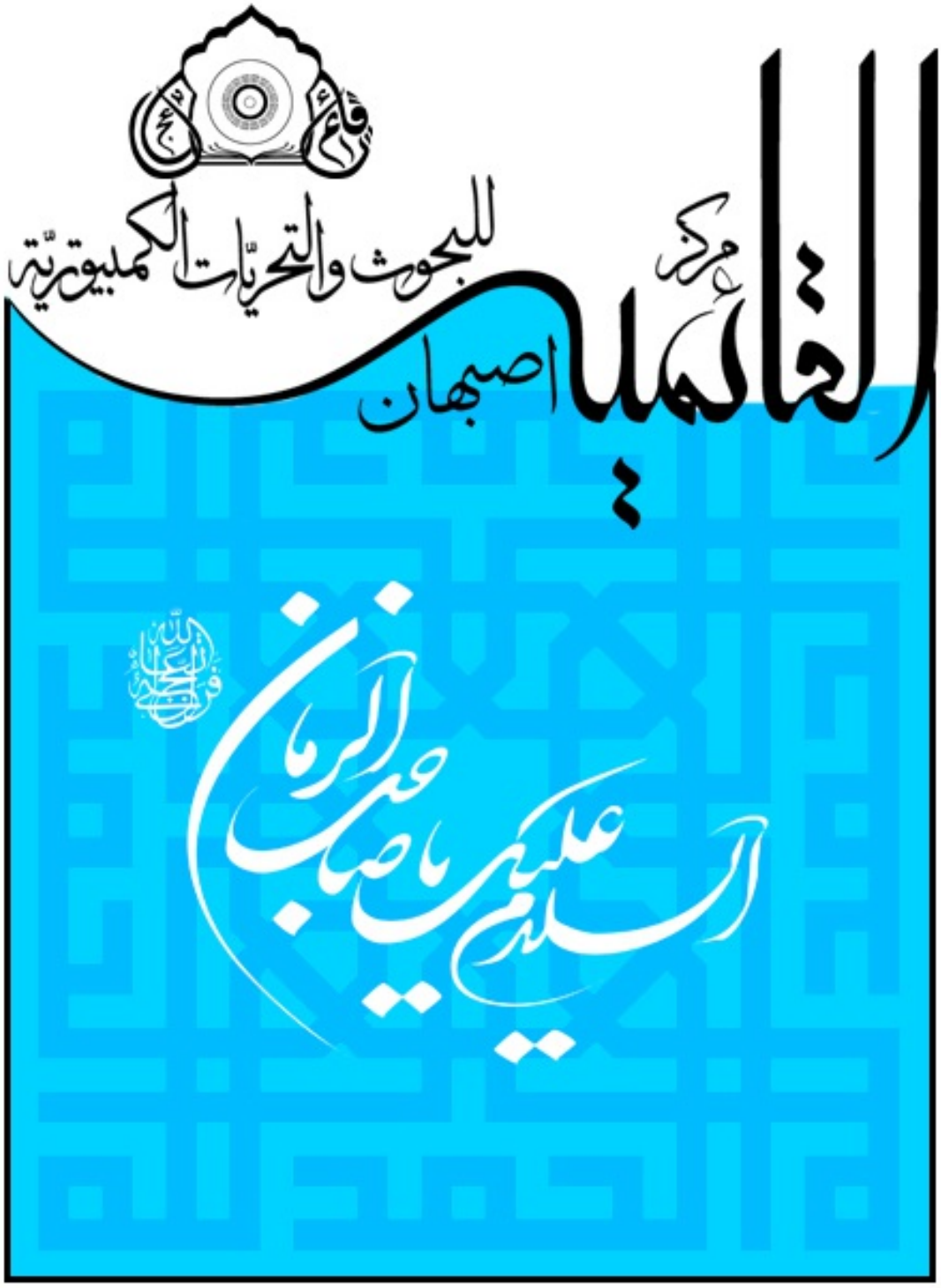

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سلامة القرآن من التحريف

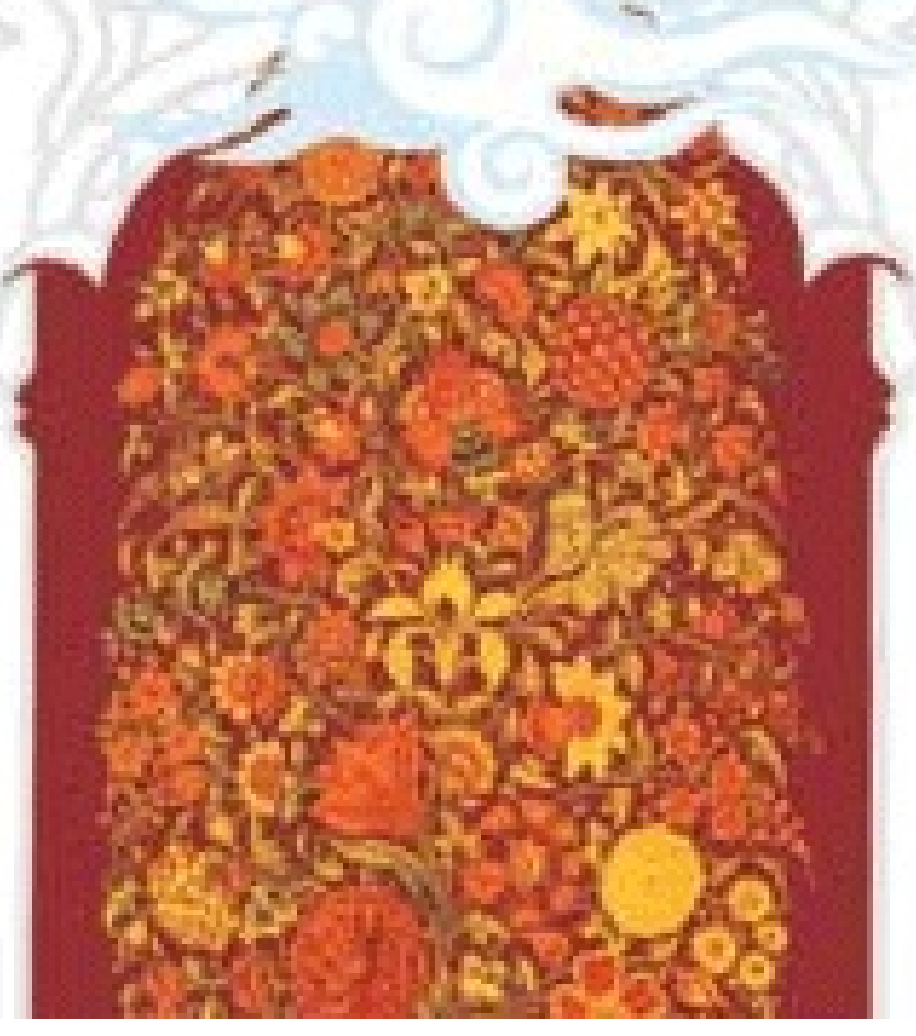

بسم الله الرحمن الرحيم

سلامة القرآن من التحريف

كاتب:

مركز الرساله

نشرت فى الطباعة:

مركز الرساله

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
سلامة القرآن من التحریف ----- ۷
اشارة ----- ۷
مقدمة المرکز ----- ۷
المقدمة ----- ۸
معنی التحریف لغة و اصطلاحا ----- ۸
ادلة نفی التحریف ----- ۹
الائمة من علماء الشیعة ینفون التحریف ----- ۱۲
روایات التحریف ----- ۱۴
ثلاث حقائق مهمة ----- ۱۴
موقف علماء الشیعة من روایات التحریف ----- ۱۵
نماذج من روایات التحریف فی کتب الشیعة ----- ۱۶
شبهات وردود ----- ۱۸
اهل السنة ینفون التحریف ----- ۱۹
حقیقتان مهمتان ----- ۲۰
اشاره ----- ۲۰
نسخ التلاوة ----- ۲۴
الروایات الدالة علی الخطأ واللحن والتغییر ----- ۲۵
الروایات الدالة علی الزیادة ----- ۲۷
مراحل جمع القرآن ----- ۲۷
اشاره ----- ۲۷
جمع القرآن و شبهة التحریف ----- ۲۷
ادلة جمع القرآن فی زمان الرسول ----- ۲۸

جمع القرآن فی عهد أبی بکر و عمر ----- ۳۰

جمع القرآن فی عهد عثمان ----- ۳۲

الخاتمة ----- ۳۳

پاورقی ----- ۳۴

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۴۱

سلامة القرآن من التحريف

اشارة

عنوان و نام پديدآور : سلامه القرآن من التحريف/ [اصدار] مركز الرساله

مشخصات نشر : [قم]: مركز الرساله، ۱۴۱۷ق. = ۱۳۷۵.

مشخصات ظاهری : ص ۱۱۱

فروست : (سلسله المعارف الاسلاميه۲)

شابک : ۹۶۴-۳۱۹-۰۳۰-۷۱۸۰۰ریال ؛ ۹۶۴-۳۱۹-۰۳۰-۷۱۸۰۰ریال

وضعيت فهرست نويسی : فهرستنويسی قبلی

يادداشت : عربی

يادداشت : کتابنامه به‌صورت زيرنويس

موضوع : قرآن -- تحريف

موضوع : قرآن -- دفاعيه‌ها و رديه‌ها

شناسه افزوده : مركز الرساله

رده بندی کنگره : BP۸۹/۲/س۸ ۱۳۷۵

رده بندی ديويی : ۲۹۷/۱۵۹

شماره کتابشناسی ملی : م۷۷-۱۸۲۹۹

مقدمة المركز

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله الطاهرين. القرآن الكريم كتاب الله المنزّل على رسوله النبی الأمين صلى الله عليه وآله وسلم، وهو دستور الإسلام الخالد (لا يأتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَينِ يَدَيهِ ولا مِنْ خَلفِهِ)، وقد أجمع المسلمون على أنّه المصدر الأوّل فی التشريع الإسلامی، والمرجع الأساس فی استقاء الفكر والعقيدة والنظم والمفاهيم الإسلامية؛ ولذلك كلّه حرصَ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم على سلامة هذا القرآن وتبليغه كما أُنزل حرفاً بحرف وكلمة كلمة، وكيف لا ـ يحرص على ذلك وهو برهان نبوته، ومعجزة الإسلام الخالدة. !؟ فالظروف التی أحاطت بنزول القرآن الكريم تقتضی سلامته من مزعومة التحريف؛ لأنَّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتدوين النصّ القرآنی أوّلاً بأوّلٍ، وقد اتخذ كُتّاباً يكتبون الوحی حين نزوله، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يشرف بنفسه على وضع كلِّ آيةٍ فی موضعها من السورة، ولم يكتفِ بذلك، بل كان يأمر باستظهار القرآن الكريم وتعلُّمِه لينضمَّ الاستظهار إلى التدوين فی حفظ القرآن الكريم وسلامته. [صفحه ۶] هذا زيادة على حرص المسلمين وعنايتهم البالغة وتفانيهم من أجل أن لا تمتد إلى القرآن الكريم يد التغيير أو التبديل حتى ولو بحرف واحد؛ لأنّه دستورهم المقدس، وكتاب ربهم تعالى الذی خاطب فيه نبيهم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: (وَلَو تَقَوَّلَ عَلَينا بَعضَ الأقاوِيلِ - لاخذنا مِنهُ باليَمِينِ- ثم لَقَطعنَا مِنهُ الوَتِينَ). وقد صرّح أهل البيت عليهم السلام ـ الَّذين هم عدل الكتاب كما نطق الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فی حديث الثقلين ـ بسلامة القرآن، من الزيادة والنقصان، وتابعهم على ذلك أئمة أعلام الشيعة ومحققو علماء أهل السنة، وشذّ من شذّ لروايات لم تثبت ولم تصح سنداً، وأمّا ما صحَّ منها فمؤول بوجه مقبول، ومصروف عن ظاهره قطعاً؛ لمخالفته الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان. وهذا الكتاب يتضمّن ـ على صغر

حجمه ـ بحثاً موضوعيّاً وتحقيقاً شاملاً عن المسألة، ويثبت (سلامة القرآن من التحريف والزيادة والنقصان) بالأدلة والبراهين المتقنة عند الفريقين ويعالج أهم الشبهات المثارة معالجة دقيقة موضوعية. فإليك ـ عزيزى القارئ ـ يقدّم مركزنا اصداره الثانى هذا، خدمةً للقرآن العظيم وإيفاءً بالعهد فى تقديم الزاد الفكرى الرصين. والله وليّ التوفيق. مركز الرسالة [صفحه ۷]

المقدمة

(الحمدُ للهِ الّذى أنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الكِتابَ وَلَم يَجْعَل لَهُ عِوَجاً - قَيِّماً لِيُنذِرَ بأساً شَدِيداً مِن لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ المُؤمِنِينَ الَّذِينَ يَعمَلُون الصَّالحاتِ أنَّ لَهُم أجْراً حَسَناً)، (الكهف ۱۸: ۲ ـ ۱) وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على رسوله الذى أرسله بالهُدى ودين الحقّ ليُظهِرهُ على الدين كُلّه ولو كره المشركون، وعلى أهل بيته المنتجبين، حَمَلة القُرآن وقُرنائه إلى يوم الدين. (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (هود ۱۱: ۱). (لايَأتِيهِ البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيهِ وَلا مِن خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (فصلت ۴۱: ۴۲). (ذلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ). (البقرة ۲: ۲). (نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِن رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدىً وَبُشْرى لِلْمُسْلِمِينَ). (النحل۱۶: ۱۰۲) (ما كانَ حَدِيثاً يُفْتَرى وَلكِن تَصْدِيقَ الَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفصِيلَ كُلِّ شَىءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤمِنُونَ). (يوسف۱۲: ۱۱۱.) وبعد: فإنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو الكتاب الذى أنزله الله تعالى [صفحه ۸] على نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم للاعجاز والتحدّى، وتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وقد كان مجموعاً على عهد الوحى والنبوة على ما هو عليه الآن من عدد سوره وآياته، وهو متواتر بجميع سوره وآياته وكلماته تواتراً قطعياً باتفاق كلمة مذاهب المسلمين وفرقهم. وقد توهّم البعض وقوع التحريف فى كتاب الله العزيز استناداً إلى جملة من الأخبار الظاهرة فى نقص القرآن، وهى إمّا أخبار غير معتبرة سنداً، أو إنّها أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، أو إنّها مؤوّلة بنحوٍ من الاعتبار، وإلاّ فقد نصّ المحقون من علماء المسلمين على أن يُضْرَب بها الجِدار. [صفحه ۹]

معنى التحريف لغة و اصطلاحا

حرف الشىء: طرفه وجانبه، وتحريفه: إمالته والعدول به عن موضعه إلى طرفٍ أو جانب. قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ الله عَلَى حَرْفٍ). (الحج ۲۲: ۱۱) قال الزمخشرى: أى على طرفٍ من الدين لافى وسطه وقلبه، وهذا مثلٌ لكونهم على قلقٍ واضطرابٍ فى دينهم، لاعلى سكونٍ وطمأنينة [۱] . التحريف اصطلاحاً أمّا التحريف فى الإصطلاح فله معانٍ كثيرة: منها: التحريف الترتيبى: أى نقل الآية من مكانها إلى مكان آخر، سواء كان هذا النقل بتوقيف أو باجتهاد، فلا خلاف فى وقوعه، إذ كم من آية مكّية بين آيات مدنيّة، وبالعكس. ومنها: التحريف المعنوى: ويراد به حمل اللفظ على معانٍ بعيدة عنه لم ترتبط بظاهره، مع مخالفتها للمشهور من تفسيره، وهذا النوع واقع فى القرآن، وذلك عن طريق تأويله من غير علم، وهو محرّم بالإجماع [صفحه ۱۰] لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قال فى القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار [۲] «وهو من التفسير بالرأى المنهى عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من فسَّر القرآن برأيه وأصاب الحق فقد أخطأ [۳] «وهذا المعنى منحدر عن الأصل اللغوى لتحريف الكلام. ومنها: التحريف اللفظى، وهو على أقسام: منها: التحريف بالزيادة والنقصان، وهو على ثلاثة أنحاء: أ ـ تحريف الحروف أو الحركات، وهذا راجع إلى القراءات القرآنية، وهو باطل إلاَّ فى ألفاظ قليلة كقراءة قوله تعالى: (وَامْسَحُواْ بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [۴] بكسر لفظة الأرجل ونصبها، وغيرها ممّا لم يخالف أُصول العربية وقراءة جمهور المسلمين، وورد به أثر صحيح. ب ـ تحريف الكلمات، وهو إمَّا أن يكون فى أصل المصحف، وهو باطل بالإجماع، وإمَّا أن تكون زيادة لغرض الإيضاح لما عساه يشكل فى فهم المراد من اللفظ، وهو جائز بالاتفاق. ج ـ تحريف الآيات أو السور، وهو باطل بالإجماع [۵] . ۱ ـ التحريف بالزيادة: بمعنى أنّ بعض المصحف الذى بين أيدينا [صفحه ۱۱] ليس من الكلام المنزل، والتحريف بهذا المعنى باطلٌ بإجماع المسلمين، بل هو ممّا عُلِم بطلانه بالضرورة، لأنّه يعنى أنّ بعض مابين الدفّتين ليس من القرآن، ممّا ينافى آيات التحدّى والاعجاز، كقوله تعالى: (قُل لئنِ اجتَمَعَتِ الإنسُ والجِنُّ عَلَى أن يأتُوا بِمِثْلِ هَذا

القُرْآنِ لا يأتُونَ بِمِثْلِهِ وَلوْ كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) (لإسراء۱۷: ۸۸). ۲ ـ التحريف بالنقص: بمعنى أنّ بعض المصحف الذى بين أيدينا لايشتمل على جميع القرآن الذى نزل من السماء، بأنْ يكون قد ضاع بعض القرآن على الناس إمّا عمداً، أو نسياناً، وقد يكون هذا البعض كلمةً أو آية أو سورة، والتحريف بهذا المعنى هو موضوع البحث حيثُ ادّعى البعض وقوعه فى القرآن الكريم استناداً إلى أحاديث هى بمجملها إمّا ضعيفة سنداً، أو مؤولة بوجهٍ يُخْرِجها عن إفادة ذلك، وإلّا فهى أحاديثٌ وأخبارٌ مدسوسةٌ وباطلةٌ، قد أعرض عنها محققو المسلمين على مرّ العصور، على ما سيأتى بيانه فى ثنايا هذا البحث. [صفحه ۱۳]

ادلة نفى التحريف

إنّ مصونية القرآن الكريم من التحريف بمعنى النقيصة هى من الأُمور البديهية الثابتة على صفحات الواقع التاريخى، والتى لا تحتاج إلى مزيد استدلالٍ وتوضيحٍ وبيان، حتّى إنّ بعض المنصفين من علماء وأساتذة غير المسلمين صرّحوا بعدم وقوع التحريف فى القرآن الكريم؛ فالاستاذ لوبلو يقول: «إنّ القرآن هو اليوم الكتاب الربّانى الوحيد الذى ليس فيه أى تغيير يذكر» [۶] . ويقول السير وليام موير: «إنّ المصحف الذى جمعه عثمان قد تواتر انتقاله من يدٍ ليدٍ حتّى وصل إلينا بدون تحريفٍ، وقد حُفِظ بعنايةٍ شديدةٍ بحيث لم يطرأ عليه أى تغييرٍ يُذكَر، بل نستطيع القول أنّه لم يطرأ عليه أىّ تغييرٍ على الاطلاق فى النسخ التى لا حصر لها والمتداولة فى البلاد الإسلامية الواسعة» [۷] وبمثل ذلك صرّح بلاشير أيضاً [۸] . وقد أستدلّ العُلماء المحقّقون على عدم وقوع التحريف فى القرآن بجملة من الأدلّة الحاسمة، هى من القوّة والمتانة بحيث يسقط معها ما دلّ على التحريف بظاهره عن الاعتبار، لو كان معتبراً، ومهما بلغ فى الكثرة، [صفحه ۱۴] وتدفع كلّ ما أُلصق بجلال وكرامة القرآن الكريم من زعم التحريف وتُفنّد القول بذلك وتُبطِله حتّى لو ذهب إليه الكثيرون فضلاً عن القلّة النادرة الشاذّة، وفيما يلى نذكر أهمّها: ۱ ـ حِفظ الله سبحانه للقرآن الكريم، ولذا لم يتّفق لأمرٍ تاريخى من بداهة البقاء مثلما اتّفق للقرآن الكريم، فهو الكتاب السماوى الوحيد الذى تعهّدت المشيئة الإلهية ببقائه مصوناً من تلاعب أهل الأهواء ومن التحريف وإلى الأبد حيثُ قال تعالى: (إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكرَ وإنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر۱۵: ۹). فالمراد بالذكر ـ كما يقول المفسّرون ـ فى هذه الآية: القرآن الكريم، وصيانة القرآن من التحريف من أبرز مصاديق الحفظ المصُرّح به فى هذه الآية، ولولا أن تكفّل الله تعالى بحفظ القرآن الكريم وصيانته عن الزيادة والنقصان لدُسّ فيه ما ليس منه، كما دُسّ فى الكتب المتقدّمة المنزلة من عند الله، فلم يبقَ فيها سوى مادخل عليها من ركيك الكلام وباطل القول، ولكن الكتاب الكريم قد نفى كلّ غريب، وسلم من الشوائب والدخل، فلم يبق إلّا كلام الربّ سليماً صافياً محفوظاً. ۲ ـ نفى الباطل بجميع أقسامه عن الكتاب الكريم بصريح قوله تعالى: (وَإنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ – لا يأتِيهِ البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (فصلت ۴۱: ۴۱ ـ ۴۴). والتحريف من أظهر مصاديق الباطل المذكور فى الآية، وعليه فالقرآن مصونٌ عن التحريف وعن أن تناله يد التغيير منذ نزوله وإلى يوم القيامة، لأنّه تنزيلٌ من لدن حكيم حميد، ويشهد لدخول التحريف فى الباطل [صفحه ۱۵] الذى نفته الآية عن الكتاب، أنّ الآية وصفت الكتاب بالعِزّة، وعزّة الشىء تقتضى المحافظة عليه من التغيير والضياع والتلاعب، ومن التصرف فيه بما يشينه ويحطّ من كرامته وإلى الأبد. ۳ ـ قوله تعالى: (إنَّ عَلَينا جَمعَهُ وقُرآنَهُ – فإذا قَرَأناهُ فَاتَّبِعْ قُرآنَهُ – ثُمَّ إنَّ عَلَينا بَيَانَهُ) (القيامة ۷۵: ۱۷ ـ ۱۹). فعن ابن عباس وغيره: إنّ المعنى: إنّ علينا جَمْعَهُ وقُرآنَهُ عليك حتّى تحفظه ويمكنك تلاوته، فلا تخف فوت شىءٍ منه [۹] . ۴ ـ حديث الثقلين، حيث تواتر من طرق الفريقين أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّى تاركٌ فيكم الثقلين: كتابُ الله، وعترتى أهل بيتى، ما إنّ تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدى» [۱۰] . وهذا يقتضى أن يكون القرآن الكريم مدوّناً فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم بجميع آياته وسوره حتّى يصحّ إطلاق اسم الكتاب عليه، ويقتضى أيضاً بقاء القرآن كما كان عليه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم القيامة لتتمّ به ـ وبالعترة ـ الهداية الأبدية للأُمّة الإسلامية والبشرية جمعاء ماداموا متمسّكين بهما، وإلّا فلا معنى للأمر باتّباع القرآن والرجوع إليه والتمسّك به، إذا كان الآمر [صفحه ۱۶] يعلم بأنّ قرآنه سيُحرّف ويبدّل فى يومٍ ما! ۵ ـ الأحاديث الآمرة بعرض الحديث على الكتاب، ليُعرَف بذلك الصحيح منه

فيُؤخذ به، والسقيم فيُتْرَك ويُعْرَض عنه، وهى كثيرة، منها: حديث الإمام الصادق عليه السلام، قال: «خطب النبى صلى الله عليه وآله وسلم بمنى فقال: أيُّها الناس، ما جاءكم عنّى يوافق كتاب الله فأنا قُلتُه، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقُله» [۱۱] . وعنه أيضاً بسندٍ صحيح، قال عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فأعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه» [۱۲] . وهذه القاعدة تتنافى تماماً مع احتمال التحريف فى كتاب الله، لأنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعاً به، لأنّه المقياس الفارق بين الحقّ والباطل، فلا موضع للشكّ فى نفس المقياس، ولولا أنّ سور القرآن وآياته مصونة من التحريف ومحفوظة من النقصان منذ عصر الرسالة الأوّل وإلى الأبد، لما كانت هذه القاعدة، ولا أمكن الركون إليها والوثوق بها. قال المحقق الكركى المتوفّى سنة(۹۴۰ هـ) فى رسالته التى أفردها لنفى النقيصة عن القرآن الكريم: «لا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذى بأيدينا وأيدى الناس، وإلّا لزم التكليف بما لايطاق، فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النقيصة إذا عُرِضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، وأىّ تكذيب [صفحه ۱۷] يكون أشدّ من هذا» [۱۳] . ۶ ـ إنّ ثبوت قرآنية كلّ سور القرآن وآياته، لا يتمّ إلّا بالتواتر القطعى منذ عهد الرسالة وإلى اليوم، ممّا يقطع احتمال التحريف نهائياً، لأنّ ماقيل بسقوطه من القرآن نقل إلينا بخبر الواحد، وهو غير حجةٍ فى ثبوت قرآنيته، حتّى مع فرض صحّة إسناده. قال الحرّ العاملى المتوفّى سنة (۱۱۰۴ هـ): «إنّ من تتبع أحاديث أهل البيت عليهم السلام، وتصفّح التأريخ والآثار، عَلِم علماً يقينياً أنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، فقد حِفِظه الألوف من الصحابة ونقله الألوف، وكان منذ عهده صلى الله عليه وآله وسلم مجموعاً مؤلّفاً». [۱۴] . وقال الشيخ محمد جواد البلاغى المتوفّى سنة (۱۳۵۲ هـ): «ومن أجل تواتر القرآن الكريم بين عامّة المسلمين جيلاً بعد جيل، استمرّت مادته وصورته وقراءته المتداولة على نحوٍ واحد» [۱۵] . ۷ ـ إجماع العلماء على عدم التحريف إلاّ ـ من لا ـ اعتداد به، كما صرّح بذلك المحقّق الكلباسى المتوفى سنة (۱۲۶۲ هـ) بقوله: «انّ الروايات الدالّة على التحريف مخالفةٌ لاجماع الأُمّة إلاّ من لا اعتداد به» [۱۶] . وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء، المتوفّى سنة (۱۲۲۸ هـ) فى (كشف [صفحه ۱۸] الغطاء): «جميع ما بين الدفّتين ممّا يُتلى كلام الله تعالى، بالضرورة من المذهب، بل الدين وإجماع المسلمين، وأخبار النبى صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الطاهرين عليهم السلام، وإن خالف بعض من لايُعتدّ به» [۱۷] . ۸ ـ إنّ التحريف ينافى كون القرآن المعجزة الكبرى الباقية أبد الدهر. قال العلاّمة الحلّى المتوفّى سنة(۷۲۶ هـ): «إنّ القول بالتحريف يوجب التطرّق إلى معجزة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنقولة بالتواتر» [۱۸] وذلك لفوات المعنى بالتحريف، ولأنّ مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدائرتان مدار المعنى، وبالنتيجة لا إعجاز حينما يوجد التحريف. فاحتمال الزيادة أو التبديل باطل، لأنّه يستدعى أن يكون باستطاعة البشر إتيان ما يماثل القرآن، وهو مناقض لقوله تعالى: (وَإن كُنْتُم فى رَيْبٍ ممّا نَزَّلنا عَلى عَبْدِنا فأتُوا بسورَةٍ من مِثْلِهِ)(البقرة۲: ۲۳)ولغيرها من آيات التحدى. وكذلك احتمال النقص بإسقاط كلمة أو كلمات ضمن جملةٍ واحدةٍ منتظمةٍ فى أُسلوب بلاغى بديع، فإنّ حذف كلمات منها سوف يؤدّى إلى إخلال فى نظمها، ويذهب بروعتها الأُولى، ولايَدَع مجالاً للتحدّى بها. ۹ ـ ثبوت كون القرآن الكريم مجموعاً على عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، كما يدلّ على ذلك كثيرٌ من الأخبار فى كتب الفريقين، حيث كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر أصحابه بقراءة القرآن وتدبّره وحفظه، وعرض مايُروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه، كما أنّ جماعة من الصحابة ختموا القرآن على عهده وتلوه وحفظوه، وأنّ جبرئيل عليه السلام كان يعارضه صلى الله عليه وآله وسلم بالقرآن كلّ عام [صفحه ۱۹] مرة، وقد عارضه به عام وفاته مرتين، وهذا الدليل يُسقِط جميع مزاعم القائلين بالتحريف والتغيير، وما تذرّعوا به من أنّ كيفية جمع القرآن ومراحل ذلك الجمع، تستلزم فى العادة وقوع هذا التحريف والتغيير فيه؛ وسنأتى على تفصيل ذلك فى موضوع جمع القرآن بإذن الله تعالى. ۱۰ ـ اهتمام النبى صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين بالقرآن، فقد كان (ص) حريصاً على نشر سور القرآن بين المسلمين بمجرد نزولها، مؤكّداً عليهم حفظها ودراستها وتعلّمها، مبيّناً فضل ذلك وثوابه وفوائده فى الدنيا والآخرة، وقد بذل المسلمون عنايةً فائقة واهتماماً متواصلاً بكلام الله المجيد بشكل لم يسبق له مثيل فى الكتب السماوية السابقة، فكان كلّما نزل شىءٌ من القرآن هَفَت إليه القلوب، وانشرحت له

الصدور، وهَبَّ المسلمون إلى حفظه وتلاوته، بما امتازوا به من قُوّة حافظة فطرية، لاَنّ شعار الاِسلام وسمة المسلم حينئذٍ هو التجمّل والتكمّل بحفظ القرآن الكريم، معجزة النبوّة الخالدة، ومرجع الاَحكام الشرعية، واستمروّا على ذلك حتّى صاروا منذ صدر الاِسلام يُعَدّون بالاُلوف وعشراتها ومئاتها، وكلّهم من حَمَلة القرآن وحُفّاظه وكُتّابه، فكيف يُتَصوّر سقوط شيءٍ منه والحال هذه؟! ۱۱ ـ دقّة وتحرّى المسلمين لاَى طارىءٍ جديدٍ فى القران، حيثُ إنّ العناية قد اشتدّت، والدواعى قد توفّرت لحفظ القرآن وحراسته حتّى فى حروفه وحركاته، ويكفى أن نذكر أنّ عثمان حينما كتب المصاحف، أراد حذف حرف الواو من (والَّذِينَ) فى قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ ولا يُنفِقُونَها فى سَبِيلِ اللهِ...)(التوبة۹: ۳۴). فقال أُبىّ: لتلحقنّها أو [صفحه ۲۰] لاَضعنّ سيفى على عاتقى؛ فألحقوها [۱۹] . وروى أيضاً أنّ عمر بن الخطّاب قرأ (والسَّابقُونَ الاولُونَ مِن المُهاجِرينَ وَالاَنْصَار الَّذِينَ اتَّبَعُوهُم باحْسَانٍ)(التوبة۹: ۱۰۰) فرفع (الانصار) ولم يلحق الواو فى (الذين) فقال له زيد بن ثابت: (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم باحْسَانٍ)! فقال عمر: (الَّذِينَ اتَّبَعُوهُم باحْسَانٍ). فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ائتونى بأُبىّ بن كعب، فأتاه فسأله عن ذلك، فقال أُبىّ: (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهم باحْسَانٍ) فقال عمر: فنعم، إذن نتابع أُبيّاً [۲۰] فإذا كان الخليفة لا يستطيع أن يحذف حرفاً، فهل يجرؤ غيره على التصرّف بزيادةٍ أو حذفِ آياتٍ أو سورٍ من القرآن وتحريفها؟! ۱۲ ـ ويمنع من دعوى التحريف، الواقع التاريخى أيضاً، فإنّه إن كان التحريف فى زمان النبى صلى الله عليه وآله وسلم فهو غير معقول بعد أن كان يشرف بنفسه على كتابته وحفظه وتعليمه، ويُعْرَض عليه مرات عديدة. وإنّ كان بعد زمانه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى يد السلطة الحاكمة، أو على يد غيرها، فلم يكن يسع أمير المؤمنين عليه السلام والخيرة من صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم السكوت على هذا الاَمر الخطير الذى يمسّ أساس الاِسلام، ويأتى على بنيانه من القواعد، ولو كان ذلك لاحتجّ به الممتنعون عن بيعة أبى بكر وعمر والمعترضون عليهما فى أمر الخلافة، كسعد بن عبادة وأصحابه، ولكان على أمير المؤمنين عليه السلام وسائر الصحابة أن يُظْهِروا القرآن الحقيقى، ويبيّنوا مواضع التحريف فى هذا الموجود وإن حدث ما حدث، لكنّنا لم [صفحه ۲۱] نجد ذكراً لذلك، لا فى خطبة أمير المؤمنين عليه السلام المعروفة بالشقشقية، ولافى غيرها من خُطبَهِ وكلماته وكتبه التى اعترض بها على من تقدّمه، ولافى خطبة الزهراء عليها السلام المعروفة بمحضر أبى بكر، كما لم نجد أحداً من الصحابة أو من غيرهم، قد طالبهما بإرجاع القرآن إلى أصله الذى كان يُقْرَأ به فى زمان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو نبّه على حدوث التحريف ومواطنه، وفى ترك ذِكر ذلك دلالةٌ قطعيةٌ على عدم التحريف. أمّا دعوى وقوع التحريف فى زمن عثمان، فهو أمر فى غاية البُعد والصعوبة، لاَنّ القرآن فى زمانه كان قد انتشر وشاع فى مختلف أرجاء البلاد، وكثر حُفّاظه وقُرّاؤه، وإنّ أقلّ مساسٍ بحرمة القرآن لسوف يُثير الناس ضدّه، ويُوجِب الطعن عليه وإدانته بشكلٍ قويّ ومعلنٍ، ولا سيما من الثائرين عليه الذين جاهروا بإدانته فيما هو أقلّ أهميةً وخطراً بكثير من التحريف، لكنّنا لم نسمع أحداً طعن عليه فى ذلك، فهل خفيت هذه الآيات أو السور التى يُدّعى سقوطها من القرآن، على عامّة المسلمين، ولم يطّلع عليها سوى أفراد قلائل؟! ولو كان ذلك لكان على أمير المؤمنين عليه السلام إظهار هذا الاَمر، وإرجاع الناس إلى القرآن الحقيقى بعد أن صار خليفةً وحاكماً، ولم يعد ثمّة مايمنع من ذلك، وليس عليه شيء يُنْتَقَد به، بل ولكان ذلك أظهر لحُجّته على الثائرين بدم عثمان. فكيف صحّ منه عليه السلام وهو الرجل القويّ الذى فقأ عين الفتنة أن يهمل هذا الاَمر الخطير، وهو الذى أصرّ على إرجاع القطائع التى أقطعها عثمان، وقال فى خطبةٍ له عليه السلام: «والله لو وجدته قد تُزوِّج به النساء وُملِكَ به الاِماء لرددته، فانّ فى العدل سَعَةً، ومن ضاق عليه العدل [صفحه ۲۲] فالجور عليه أضيق» [۲۱] مع أنّ ذلك أقلّ أهمية وخطورة من أمر تحريف القرآن بكثير؟! إذن فإمضاؤه عليه السلام للقرآن الموجود فى عصره دليلٌ قاطعٌ على عدم وقوع التحريف فيه. ۱۳ ـ اهتمام أهل البيت عليهم السلام البالغ فى القرآن الكريم وحثُّ أصحابهم على تلاوة القرآن الكريم وختمه، وبيانهم عليهم السلام لمنزلة قارىء القرآن تارة، وفضائل القرآن تارة أُخرى، كُلّ ذلك يدلُّ على نفى التحريف، لعدم توجّه مثل هذه العناية إلى كتاب محرّف. ۱۴ ـ اعتقاد الكل بكون القرآن حجّة بالغة ينافى التحريف من كلِّ وجه، ولا يعقل اتخاذ ماهو محرّف حجة، ولو فرض حصول التحريف لسقط الاستدلال به لاحتمال التحريف بالدليل، ولا يوجد فرد واحد قط استدل بالقرآن وأشكل عليه آخر بتحريف

الدليل. ۱۵ ـ وأخيراً فإنّ صلاة الإمامية بمجرّدها دليلٌ على نفى التحريف فى كتاب الله العزيز؛ لأنّهم يوجبون بعد فاتحة الكتاب ـ فى كلٍّ من الركعة الأولى والركعة الثانية من الفرائض الخمس ـ سورةً واحدةً تامّة غير الفاتحة من سائر السور التى بين الدفتين، وفقههم صريح بذلك، فلولا أنّ سور القرآن بأجمعها كانت فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ما هى الآن عليه فى الكيفية والكمية ما تسنّى لهم هذا القول، ولا أمكن أن يقوم لهم عليه دليل. [صفحه ۲۳]

الائمة من علماء الشيعة ينفون التحريف

إنّ المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، والمتسالم عليه بينهم، هو القول بعدم التحريف فى القرآن الكريم، وقد نصّوا على أنّ الذى بين الدفّتين هو جميع القرآن المُنْزَل على النبىّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم دون زيادة أو نقصان، ومن الواضح أنّه لا يجوز إسناد عقيدةٍ أو قولٍ إلى طائفةٍ من الطوائف إلاّ ـ على ضوء كلمات أكابر علماء تلك الطائفة، وباعتماد مصادرها المعتبرة، وفيما يلى نقدّم نماذج من أقوال أئمة الشيعة الإمامية منذ القرون الأولى وإلى الآن، لتتّضح عقيدتهم فى هذه المسألة بشكل جلى: ۱ ـ يقول الإمام الشيخ الصدوق، محمّد بن على بن بابويه القمى، المتوفّى سنة(۳۸۱ هـ) فى كتاب (الاعتقادات): «اعتقادنا أنّ القرآن الذى أنزله الله على نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم هو مابين الدفّتين، وهو ما فى أيدى الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة.. ومن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب» [۲۲] . ۲ ـ ويقول الإمام الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان، المتوفّى سنة(۴۱۳ هـ) فى (أوائل المقالات): «قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كَلِمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذِف ما كان مثبتاً فى [صفحه ۲۴] مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذى هو القرآن المعجز، وعندى أنّ هذا القول أشبه ـ أى أقرب فى النظر ـ مِن مقال من أدّعى نقصان كَلِم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل» [۲۳] . وفى (أجوبة المسائل السرويّة)، قال: «فان قال قائل: كيف يصحّ القول بأنّ الذى بين الدفّتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة فيه ولانقصان، وأنتم تروون عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قرأوا «كنتم خير أئمّة أُخرجت للناس»، «وكذلك جعلناكم أئمّة وسطاً». وقرأوا «يسألونك الأنفال». وهذا بخلاف ما فى المصحف الذى فى أيدى الناس؟ قيل له: إنّ الأخبار التى جاءت بذلك أخبار آحاد لايُقْطَع على الله تعالى بصحّتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عمّا فى المصحف الظاهر، على ما أُمِرنا به [۲۴] حسب مابيّناه مع أنّه لايُنْكر أن تأتى القراءة على وجهين منزلين، أحدهما: ما تضمّنه المصحف، والثانى: ما جاء به الخبر، كما يعترف به مخالفونا من نزول القرآن على أوجهٍ شتّى» [۲۵] . ۳ ـ ويقول الإمام الشريف المرتضى، علىّ بن الحسين الموسوى، المتوفّى سنة(۴۳۶ هـ) فى (المسائل الطرابلسيات): «إنّ العلم بصحّة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب [صفحه ۲۵] المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت، والدواعى توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم يَبْلُغه فى ما ذكرناه ؛ لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا فى حفظه وحمايته الغاية حتّى عرفوا كلّ شىءٍ اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟! وقال أيضاً: إنّ العلم بتفضيل القرآن وأبعاضه فى صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ماعُلِم ضرورةً من الكتب المصنّفة ككتابى سيبويه والمزنى، فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها مايعلمونه من جملتها، حتّى لو أنّ مُدْخِلاً أدخل فى كتاب سيبويه باباً ليس من الكتاب لُعرِف ومُيّز، وعُلِم أنّه مُلْحَقٌ وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول فى كتاب المزنى، ومعلومٌ أنّ العناية بنقل القرآن وضبطِه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء». وذكر: «أنّ من خالف فى ذلك من الإمامية والحشوية لايعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف فى ذلك مضافٌ إلى قومٍ من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لايرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته» [۲۶] . وذكر ابن حزم أنّ الشريف المرتضى كان يُنكر من زعم أنّ القرآن بُدِّل، أو زيد فيه، أو نُقِص منه، ويكفّر من قاله، وكذلك صاحباه أبو

يعلى [صفحه ۲۶] الطوسى وأبو القاسم الرازى [۲۷] . ۴ ـ ويقول الإمام الشيخ الطوسى، محمد بن الحسن، المعروف بشيخ الطائفة، المتوفّى سنة(۴۶۰ هـ) فى مقدمة تفسيره (التبيان): «المقصود من هذا الكتاب علم معانيه وفنون أغراضه، وأمّا الكلام فى زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به أيضاً، لأنّ الزيادة فيه مجمعٌ على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذى نصره المرتضى رحمه الله، وهو الظاهر من الروايات، غير أنّه رُويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آى القرآن، ونقل شيءٍ من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التى لاتُوجِب علماً ولا عملاً، والأولى الاعراض عنها وترك التشاغل بها، لأنّه يمكن تأويلها، ولو صَحّت لماكان ذلك طعناً على ماهو موجودٌ بين الدفّتين، فإنّ ذلك معلومٌ صحّته لايعترضه أحدٌ من الأُمّة ولا يدفعه» [۲۸] . ۵ ـ ويقول الإمام الشيخ الطبرسى، أبو على الفضل بن الحسن المتوفى سنة(۵۴۸ هـ)، فى مقدمة تفسيره (مجمع البيان): «ومن ذلك الكلام فى زيادة القرآن ونقصانه، فانّه لا يليق بالتفسير، فأمّا الزيادة فمجمعٌ على بطلانها، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ فى القرآن تغييراً ونقصاناً؛ والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذى نصره المرتضى، واستوفى الكلام فيه غاية [صفحه ۲۷] «الاستيفاء» [۲۹] . ۶ ـ ويقول الإمام العلاّمة الحلى، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، المتوفّى(سنة ۷۲۶ هـ) فى (أجوبة المسائل المهناوية) حيثُ سُئل ما يقول سيدنا فى الكتاب العزيز، هل يصحّ عند أصحابنا أنّه نقص منه شيءٌ، أو زِيد فيه، أو غُيِّر ترتيبه، أم لم يصحّ عندهم شيءٌ من ذلك؟ فأجاب: «الحقّ أنّه لا تبديل ولا ـ تأخير ولا تقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يُعْتَقَد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يُوجِب التطرّق إلى معجزة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المنقولة بالتواتر» [۳۰] . ۷ ـ ويقول الإمام الشيخ البهائى، محمد بن الحسين الحارثى العاملى، المتوفّى سنة ۱۰۳۰ هـ كما نقل عنه البلاغى فى (آلاء الرحمن): «الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظٌ عن التحريف، زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالى: (وإنّا لَهُ لَحَافِظُونَ) وما اشتهر بين الناس من اسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه فى بعض المواضع، مثل قوله تعالى (يا أيُّها الرسولُ بَلّغ ما أُنْزِل إليكَ) ـ فى علىّ ـ وغير ذلك، فهو غير معتبرٍ عند العلماء» [۳۱] . ۸ ـ ويقول الإمام الشيخ جعفر كاشف الغطاء، المتوفّى سنة(۱۲۲۸ هـ) فى (كشف الغطاء): «لا ـ ريب فى أنّ القرآن محفوظٌ من النقصان بحفظ الملك الديّان، كما دلّ عليه صريح الفرقان، واجماع العلماء فى جميع [صفحه ۲۸] الأزمان، ولا ـ عبرة بالنادر، وما ورد فى أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها، ولاسيّما مافيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان كذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعى عليه، ولا تّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله، ثمّ كيف يكون ذلك وكانوا شديدى المحافظة على ضبط آياته وحروفه» [۳۲] . ۹ ـ ويقول الإمام المجاهد السيد محمد الطباطبائى، المتوفّى سنة(۱۲۴۲ هـ) فى (مفاتيح الأُصول): «لاخلاف أنّ كل ماهو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه، وأمّا فى محلّه ووضعه وترتيبه فكذلك عند محقّقى أهل السنة، للقطع بأنّ العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله، لأنّ هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، ممّا توفّرت الدواعى على نقل جمله وتفاصيله، فما نقل آحاداً ولم يتواتر، يقطع بأنّه ليس من القرآن قطعاً» [۳۳] . ۱۰ ـ ويقول الإمام الشيخ محمد جواد البلاغى، المتوفّى سنة(۱۳۵۲ هـ) فى (آلاء الرحمن): «ولئن سمعت من الروايات الشاذّة شيئاً فى تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تُقِم لتلك الروايات وزناً، وقلَّ ما يشاء العلم فى اضطرابها ووهنها وضعف رواتها ومخالفتها للمسلمين، وفيما جاءت به فى مروياتها الواهية من الوهن، وما ألصقته بكرامة القرآن ممّا ليس له شَبَه به» [۳۴] . [صفحه ۲۹] ۱۱ ـ ويقول الإمام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، المتوفّى سنة [۳۵] هـ) فى (أصل الشيعة وأصولها): «إنّ الكتاب الموجود فى أيدى المسلمين، هو الكتاب الذى أنزله الله إليه صلى الله عليه وآله وسلم للاعجاز والتحدّى، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وإنّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم، أو من غيرهم من فرق المسلمين، إلى وجود نقصٍ فيه أو تحريفٍ، فهو مخطئ، يَرُدّهُ نص الكتاب العظيم (إنّا نحنُ نزّلنا الذكرَ وإنّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر۱۵: ۹). والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة فى نقصه أو تحريفه، ضعيفة شاذّة، وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، فأمّا أن تُؤوّل بنحوٍ من الاعتبار أو يُضْرَب بها الجدار» [۳۶] . ۱۲ ـ ويقول

الإمام السيد عبدالحسين شرف الدين العاملى، المتوفّى سنة(۱۳۷۷ هـ)، فى (أجوبة مسائل جار الله): «إنّ القرآن العظيم والذكر الحكيم، متواترٌ من طُرقنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواتراً قطعياً عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لا يرتاب فى ذلك إلّا معتوهٌ، وأئمّة أهل البيت عليهم السلام كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الله تعالى، وهذا أيضاً ممّا لا ريب فيه. وظواهر القرآن الحكيم، فضلاً عن نصوصه، أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلّة أهل الحقّ بحكم الضرورة الاَولية من مذهب الإمامية، وصحاحهم فى ذلك متواترةٌ من طريق العِترة الطاهرة، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الصحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار ولا يأبهون بها، عملاً بأوامر أئمتهم عليهم السلام. [صفحه ۳۰] وكان القرآن مجموعاً أيام النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ماهو عليه الآن من الترتيب والتنسيق فى آياته وسوره وسائر كلماته وحروفه، بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، ولا تقديم ولا تأخيرٍ، ولا تبديلٍ ولا تغيير» [۳۷] . ۱۳ ـ يقول الإمام الخمينى المتوفّى سنة(۱۴۰۹ هـ): «إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك الروايات المزعومة. وما ورد فيها من أخبار ـ حسبما تمسّكوا به ـ إمّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو موضوع تلوح عليه إمارات الوضع، أو غريب يقضى بالعجب، أمّا الصحيح منها فيرمى إلى مسألة ۱۴ ـ ويقول الإمام السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى، المتوفّى سنة(۱۴۱۳ هـ)، فى (البيان فى تفسير القرآن): «المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف فى القرآن، وأنَّ الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبى الاَعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وقد صرح بذلك كثير من الاَعلام، منهم رئيس المحدثين الشيخ الصدوق محمد بن بابويه، وقد عدّ القول بعدم التحريف من معتقدات الإمامية» [۳۸] . ويقول أيضاً: «إنّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال، لايقول به إلّا من ضعف عقله، أو من لم يتأمّل فى أطرافه حقّ التأمّل، أو من ألجأه إليه من يحبّ القول به، والحبّ يعمى ويصمّ، وأمّا العاقل المنصف المتدبّر فلا يشكّ فى بطلانه وخرافته» [۳۹] . [صفحه ۳۱] التأويل، والتفسير، وإنّ التحريف إنّما حصل فى ذلك، لا فى لفظه وعباراته. وتفصيل ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب حافل ببيان تاريخ القرآن والمراحل التى قضاها طيلة قرون، ويتلخّص فى أنّ الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفّتين، لا زيادة فيه ولا نقصان، وأنّ الاختلاف فى القراءات أمر حادث، ناشئ عن اختلاف فى الاجتهادات، من غير أن يمسّ جانب الوحى الذى نزل به الروح الاَمين على قلب سيد المرسلين» [۴۰] . [صفحه ۳۳]

روايات التحريف

يقول السيد شرف الدين العاملى المتوفّى سنة(۱۳۷۷ هـ): «لا ـ تخلو كتب الشيعة وكتب أهل السنة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنّها ممّا لا وزن لها عند الاَعلام من علمائنا أجمع، لضعف سندها، ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً، وأكثر عدداً، وأوضح دلالةً، على أنّها من أخبار الآحاد، وخبر الواحد إنّما يكون حجّة إذا اقتضى عملاً، وهذه لا تقتضى ذلك، فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به، فليضرب بظواهرها عرض الحائط» [۴۱] .

ثلاث حقائق مهمة

قبل الخوض فى موقف علماء الشيعة من روايات التحريف، وعرض نماذج من هذه الروايات، نرى لزاماً علينا بيان بعض الحقائق المتعلّقة بهذا الموضوع: ۱ ـ إنّ من يحتجّ على الشيعة فى مسألة تحريف القرآن ببعض الاَحاديث الموجودة فى كتب بعض علمائهم، فهو متحاملٌ بعيدٌ عن الانصاف؛ لاَنّه لا يوجد بين مصنّفى الشيعة من التزم الصحّة فى جميع ماأورده من أحاديث فى كتابه، كما لا يوجد كتابٌ واحدٌ من بين كتب [صفحه ۳۴] الشيعة وُصِفت كلّ أحاديثه بالصحّة وقوبلت بالتسليم لدى الفقهاء والمحدّثين. يقول الشيخ الاستاذ محمّد جواد مغنية: «إنّ الشيعة تعتقد أنّ كتب الحديث الموجودة فى مكتباتهم، ومنها (الكافى) و (الاستبصار) و (التهذيب) و (من لايحضره الفقيه) فيها الصحيح والضعيف، وإنّ كتب الفقه التى ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند

الشيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ مافيه حقٌّ وصوابٌ من أوّله إلى آخره غير القرآن الكريم، فالاَحاديث الموجودة فى كتب الشيعة لا تكون حجةً على مذهبهم ولا على أىّ شيعى بصفته المذهبية الشيعية، وإنّما يكون الحديث حجّةً على الشيعى الذى ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية». ويكفى أن نذكر هنا أنّ كتاب الكافى للشيخ محمد بن يعقوب الكلينى المتوفّى ۳۲۹ هـ وهو من الكتب الاَربعة التى عليها المدار فى استنباط الاحكام الشرعية، يحتوى على ستة عشر ألفاً ومئتى حديث، صنفوا أحاديثه ـ بحسب الاصطلاح ـ إلى الصحيح والحسن والموثق والقوى والضعيف. ۲ ـ لايجوز نسبة القول بالتحريف إلى الرواة أو مصنفى كتب الحديث؛ لاَنّ مجرد رواية أو إخراج الحديث لا تعنى أنّ الراوى أو المصنّف يعتقد بمضمون مايرويه أو يخرجه، فقد ترى المحدث يروى فى كتابه الحديثى خبرين متناقضين يخالف أحدهما مدلول الآخر بنحو لا يمكن الجمع بينهما، فالرواية إذن أعم من الاعتقاد والقبول والتصديق بالمضمون، وإلّا لكان البخارى ومسلم وسواهما من أصحاب الصحاح [صفحه ۳۵] والمجاميع الحديثية، وسائر أئمّة الحديث، وجُلّ الفقهاء والعلماء عند فرق المسلمين، قائلين بالتحريف؛ لاَنّهم جميعاً قد رووا أخباره فى كتبهم وصحاحهم! والاَمر ليس كذلك بالتأكيد، فلو صحّ نسبة الاعتقاد بما يرويه الرواة إليهم للزم أن يكون هؤلاء وغيرهم من المؤلّفين ونقلة الآثار يؤمنون بالمتعارضات والمتناقضات، وبما يخالف مذاهبهم ومعتقداتهم، ماداموا يروون ذلك كلّه فى كتبهم الحديثية، وهذا ما لم يقل به ولا أدعاه عليهم ذو مسكة إذا أراد الانصاف. ۳ ـ إنّ ذهاب بعض أهل الفرق إلى القول بتحريف القرآن، أو إلى رأيٍ يتفرّد به، لايصحّ نسبة ذلك الرأى إلى تلك الفرقة بأكملها، لا سيما إذاكان ما ذهب إليه قد تعرّض للنقد والتجريح والانكار من قبل علماء تلك الفرقة ومحقّقيها، فكم من كتبٍ كُتِبت وهى لا تعبّر فى الحقيقة إلاّ عن رأى كاتبها ومؤلّفها، ويكون فيها الغثّ والسمين، وفيها الحقّ والباطل، وتحمل بين طيّاتها الخطأ والصواب، ولا يختصّ ذلك بالشيعة دون سواهم، فذهاب قوم من حشوية العامّة إلى القول بتحريف القرآن لا يبرّر نسبة القول بالتحريف إلى أهل السنة قاطبة، وذهاب الشيخ النورى المتوفى(۱۳۲۰ هـ) إلى القول بنقص القرآن لايصلح مبرّراً لنسبة القول بالتحريف إلى الشيعة كافة، وكذا لا يصحّ نسبة أقوال ومخاريق ابن تيميّة التى جاء بها من عند نفسه وتفرّد بها إلى أهل السنة بصورة عامة سيما وإنّ أغلب محققيهم قد أنكروها عليه، فإذا صحّ ذلك فانّما هو شطط من القول وإسراف فى التجنّى وإمعان فى التعصّب ومتابعة الهوى. [صفحه ۳۷]

موقف علماء الشيعة من روايات التحريف

إنّ العلماء الاَجلاّء والمحققين من الشيعة، لم يلتفتوا إلى ماورد فى مجاميع حديثهم من الروايات الظاهرة بنقص القرآن، ولا اعتقدوا بمضمونها قديماً ولا حديثاً، بل أعرضوا عنها، وأجمعوا على عدم وقوع التحريف فى الكتاب الكريم، كما تقدّم فى كلمات أعلامهم. وروايات الشيعة فى هذا الباب يمكن تقسيمها إلى قسمين: ۱ ـ الروايات غير المعتبرة سنداً؛ لكونها ضعيفة أو مرسلة أو مقطوعة، وهذا هو القسم الغالب فيها، وهو ساقط عن درجة الاعتبار. ۲ ـ الروايات الواردة عن رجال ثقات وبأسانيد لا مجال للطعن فيها، وهى قليلة جداً، وقد بيّن العلماء أنّ قسماً منها محمولٌ على التأويل، أو التفسير، أو بيان سبب النزول، أو القراءة، أو تحريف المعانى لا تحريف اللفظ، أو الوحى الذى هو ليس بقرآن، إلى غير ذلك من وجوه ذكروها فى هذا المجال، ونفس هذه المحامل تصدق على الروايات الضعيفة أيضاً لو أردنا أن ننظر إليها بنظر الاعتبار، لكن يكفى لسقوطها عدم اعتبارها سنداً. أمّا الروايات التى لايمكن حملها وتوجيهها على معنى صحيح، وكانت ظاهرة أو صريحة فى التحريف، فقد اعتقدوا بكذبها وضربوا بها عرض الحائط وذلك للاَسباب التالية: ۱ ـ أنّها مصادمةٌ لما عُلِم ضرورةً من أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً على عهد النبوّة. [صفحه ۳۸] ۲ ـ أنّها مخالفةٌ لظاهر الكتاب الكريم حيثُ قال تعالى: (إنّا نحنُ نَزّلنا الذِّكر وإنّا لهُ لَحافِظُون) [۴۲] . ۳ ـ أنّها شاذّةٌ ونادرةٌ، والروايات الدالة على عدم التحريف مشهورةٌ أو متواترةٌ، كما أنّها أقوى منها سنداً، وأكثر عدداً، وأوضح دلالة. ۴ ـ أنّها أخبار آحاد، ولا يثبت القرآن بخبر الواحد، وإنّما يثبت بالتواتر، كما تقدّم فى أدلّة نفى التحريف، وقد ذهب جماعة من أعلام الشيعة الاِمامية إلى عدم حجّية الآحاد مطلقاً، وإنّما قيل بحجيّتها إذا

اقتضت عملاً، وهى لا تقتضى ذلك فى المسائل الاعتقادية ولا يُعبأ بها. [صفحه ۳۹]

نماذج من روايات التحريف فى كتب الشيعة

سنورد هنا شطراً من الروايات الموجودة فى كتب الشيعة الإمامية، والتى أدّعى البعض ظهورها فى النقصان أو دلالتها عليه، ونبيّن ماورد فى تأويلها وعدم صلاحيتها للدلالة على النقصان، وما قيل فى بطلانها وردّها، وعلى هذه النماذج يقاس ما سواها، وهى على طوائف: الطائفة الاَولى: الروايات التى ورد فيها لفظ التحريف، ومنها: ۱ ـ ما رُوى فى (الكافى) بالاسناد عن على بن سويد، قال: كتبتُ إلى أبى الحسن موسى عليه السلام وهو فى الحبس كتاباً ـ وذكر جوابه عليه السلام، إلى أن قال: ـ «أُؤتمنوا على كتاب الله، فحرّفوه وبدّلوه» [۴۳] . ۲ ـ ما رواه ابن شهر آشوب فى (المناقب) من خطبة أبى عبدالله الحسين الشهيد عليه السلام فى يوم عاشوراء وفيها: «إنّما أنتم من طواغيت الاُمّة، وشُذّاذ الاَحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرّفى الكتاب» [۴۴] . فمن الواضح أنّ المراد بالتحريف هنا حمل الآيات على غير معانيها، وتحويلها عن مقاصدها الاَصلية بضروبٍ من التأويلات الباطلة والوجوه الفاسدة دون دليلٍ قاطعٍ، أو حجةٍ واضحةٍ، أو برهان ساطع، ومكاتبة الإمام الباقر عليه السلام لسعد الخير صريحةٌ فى الدلالة على أنّ المراد بالتحريف [صفحه ۴۰] هنا التأويل الباطل والتلاعب بالمعانى، قال عليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه، وحرفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه...» [۴۵] أى إنّهم حافظوا على ألفاظه وعباراته، لكنّهم أساءوا التأويل فى معانى آياته. الطائفة الثانية: الروايات الدالّة على أنّ بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذُكِرت فيها أسماء الائمة عليهم السلام، ومنها: ۱ ـ ما رُوى فى (الكافى) عن أبى جعفر الباقر عليه السلام، قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله وسلم هكذا: (وإن كُنْتُم فى رَيْبٍ مِمّا نَزَّلنا عَلَى عَبْدِنا ـ فى علىّ ـ فأْتُوا بسُورةٍ مِن مِثْلِهِ). (البقرة۲: ۲۳) ۲ ـ ما رُوى فى (الكافى) عن أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام فى قول الله تعالى: (من يُطعِ اللهَ ورَسُولَه ـ فى ولاية علىّ والاَئمّة من بعده ـ فَقَد فَازَ فَوْزَاً عَظِيماً) (الاحزاب ۳۳: ۷۱)هكذا نزلت [۴۶] . ۳ ـ ما رُوى فى (الكافى) عن منخل، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: «نزل جبرئيل على محمّد صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الآية هكذا (يا أيُّها الذينَ أوتُوا الكتاب آمِنوا بما أنَزَّلنَا ـ فى علىّ ـ نُوراً مُبيناً). [۴۷] . ويكفى فى سقوط هذه الروايات عن درجة الاعتبار نصّ العلاّمة المجلسى فى (مرآة العقول) على تضعيفها، ويغنينا عن النظر فى [صفحه ۴۱] أسانيدها واحداً واحداً اعتراف المحدّث الكاشانى بعدم صحّتها [۴۸] ، وقول الشيخ البهائى: «ما اشتهر بين الناس من اسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن فى بعض المواضع.. غير معتبرٍ عند العلماء» [۴۹] ، وعلى فرض صحّته يمكن حمل قوله: «هكذا نزلت» وقوله: «نزل جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الآية هكذا» على أنّه بهذا المعنى نزلت، وليس المراد أنّ الزيادة كانت فى أصل القرآن ثمّ حُذِفت. قال السيد الخوئى: «إنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلابدّ من حمل هذه الروايات على أنّ ذكر أسماء الاَئمّة فى التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتمّ هذا الحمل فلابدّ من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسُنّة والاَدلّة المتقدّمة على نفى التحريف» [۵۰] . وعلى فرض عدم الحمل على التفسير، فإنّ هذه الروايات معارضة بصحيحة أبى بصير المروية فى (الكافى)، قال: سألتُ أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنواأطِيعُوا الله وأطِيعُوا الرَّسُولَ وأولى الاَمر مِنْكُم) (النساء۴: ۵۹). قال: فقال: «نزلت فى علىّ بن أبى طالب والحسن والحسين عليهم السلام». فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمّ علياً وأهل بيته فى كتاب الله؟ قال عليهما السلام: «فقولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو [صفحه ۴۲] الذى فسّر لهم ذلك» [۵۱] فتكون هذه الرواية حاكمة على جميع تلك الروايات وموضحة للمراد منها، ويضاف إلى ذلك أنّ المتخلّفين عن بيعة أبى بكر لم يحتجّوا بذكر اسم الامام علىّ عليه السلام فى القرآن، ولو كان له ذكر فى الكتاب لكان ذلك أبلغ فى الحجة، فهذا من الاَدلّة الواضحة على عدم ذكره فى الآيات. ومما يُضاف لهذه الطائفة من الروايات أيضاً: ۱ ـ ما رُوى فى (الكافى) عن الاَصبغ بن نباتة، قال: سَمِعتُ أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفى عدوّنا،

وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام» [۵۲] . ۲ ـ ما رُوى فى (تفسير العياشى) عن الصادق عليه السلام، قال: «لو قُرىء القرآن كما أُنزل لَالفيتنا فيه مُسمّين» [۵۳] . وقد صرّح العلّامة المجلسى رحمه الله بأنّ الحديث الاَوّل مجهول، أمّا الحديث الثانى فقد رواه العياشى مرسلاً عن داود بن فرقد، عمّن أخبره، عنه عليه السلام، وواضح ضعف هذا الاسناد، وعلى فرض صحّته فإنّ المراد بالتسمية هنا هو كون أسمائهم عليهم السلام مثبتة فيه على وجه التفسير، لا أنّها نزلت فى أصل القرآن، أى لولا حذف بعض ما جاء من التأويل لآياته، وحذف ما أنزله الله تعالى تفسيراً له، وحذف موارد النزول وغيرها، لَالفيتنا فيه مُسمّين، أو لو أُوّل كما أنزله الله تعالى وبدون كَدَر الاَوهام وتلبيسات أهل الزيغ والباطل لَالفيتنا فيه مُسمّين. [صفحه ۴۳] الطائفة الثالثة: الروايات الموهمة بوقوع التحريف فى القرآن بالزيادة والنقصان، ومنها: ۱ ـ ما رواه العياشى فى (تفسيره) عن مُيسّر، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «لولا أنّه زيد فى كتاب الله ونقص منه، ما خفى حقّنا على ذى حجا، ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن» [۵۴] . ۲ ـ ما رواه الكلينى فى (الكافى) والصفار فى (البصائر) عن جابر، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ما ادعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّاكذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلّا على بن أبى طالب عليه السلام والاَئمّة من بعده عليهم السلام» [۵۵] . ۳ ـ ما رواه الكلينى فى (الكافى) والصفار فى (البصائر) عن جابر، عن أبى جعفر عليه السلام، أنّه قال: «ما يستطيع أحد أن يدّعى أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الاَوصياء» [۵۶] . وهذه الطائفة قاصرةٌ أيضاً عن الدلالة على تحريف القرآن، فالحديث الاَول من مراسيل العياشى، وهو مخالف للكتاب والسُنّة ولِاجماع المسلمين على عدم الزيادة فى القران ولا حرف واحد، وقد أدعى الاجماع جماعة كثيرون من الاَئمة الاَعلام منهم السيد المرتضى والشيخ الطوسى والشيخ الطبرسى وغيرهم. أمّا النقص المشار إليه فى الحديث الاَول فالمراد به نقصه من حيث عدم المعرفة بتأويله وعدم الاطلاع على [صفحه ۴۴] باطنه، لا نقص آياته وكلماته وسوره، وقوله(عليه السلام)«ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن» فإنّ الذى يصدّق القائم (صلوات الله عليه) هو هذا القرآن الفعلى الموجود بين أيدى الناس، ولو كان محرفاً حقّاً لم يصدقه القرآن، فمعنى ذلك أنّ الِامام الحجة (صلوات الله عليه) سوف يُظهر معانى القرآن على حقيقتها بحيث لا يبقى فيها أى لبسٍ أو غموض، فيدرك كلّ ذى حجا أنّ القرآن يصدّقه، فالمراد من الحديث الاَول ـ على فرض صحّته ـ أنّهم قد حرّفوا معانيه ونقصوها وأدخلوا فيها ما ليس منها حتى ضاع الاَمر على ذى الحجا. أمّا الرواية الثانية ففى سندها عمرو بن أبى المقدام، وقد ضعّفه ابن الغضائرى [۵۷] ، وفى سند الرواية الثالثة المنخّل بن جميل الاَسدى، وقد قال عنه علماء الرجال: ضعيف، فاسد الرواية، متّهم بالغلوّ، أضاف إليه الغلاة أحاديث كثيرة [۵۸] . وعلى فرض صحّة الحديثين فإنّه يمكن توجيههما بمعنى آخر يساعد عليه اللفظ فيهما، قال السيد الطباطبائى: «قوله عليه السلام: إنّ عنده جميع القرآن؛ إلى آخره، الجملة وإن كانت ظاهرةً فى لفظ القرآن، ومشعرة بوقوع التحريف فيه، لكن تقييدها بقوله: «ظاهره وباطنه» يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن، من حيث معانيه الظاهرة على الفهم العادى، ومعانيه المستبطنة على الفهم العادى» [۵۹] . [صفحه ۴۵] وقد أورد السيد علىّ بن معصوم المدنى هذين الخبرين ضمن الاَحاديث التى استشهد بها على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام والاَوصياء من أبنائه، علموا جميع مافى القرآن علماً قطعياً بتأييد إلهى، وإلهام ربانى، وتعليم نبوى، وذكر أنّ الاَحاديث فى ذلك متواترةٌ بين الفريقين» [۶۰] . ويمكن حمل الروايتين أيضاً على معنى الزيادات الموجودة فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام والتى أخذها عمّن لا ينطق عن الهوى تفسيراً، أو تنزيلاً من الله شرحاً للمراد، إلّا أنّ هذه الزيادات ليست من القرآن الذى أُمِر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغه إلى الاُمّة. الطائفة الرابعة: الروايات الدالّة على أنّ فى القرآن أسماء رجال ونساء فأُلقيت منه، ومنها: ۱ ـ ما روى فى (تفسير العياشى) مرسلاً عن الصادق عليه السلام، قال: «إنّ فى القرآن ما مضى، وما يحدث، وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فألقيت، إنّما الاسم الواحد منه فى وجوه لا تُحصى، يعرف ذلك الوصاة» [۶۱] . ۲ ـ ما روى فى (الكافى) عن البزنطى، قال: دفع إلىَّ أبو الحسن الرضا عليه السلام مصحفاً، فقال: «لا تَنْظُر فيه». ففتحته وقرأت فيه (لم يكن الذين كفروا...)(البينة ۹۸: ۱) فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إلىّ: «ابعث إلىّ بالمصحف» [۶۲] . [صفحه ۴۶] ۳ ـ ما رواه الشيخ الصدوق فى (ثواب الاعمال) عن عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام،

قال: «سورة الاَحزاب فيها فضائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم يا بن سنان، إنّ سورة فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصّوها وحرّفوها» [۶۳] وهذه الروايات لا نصيب لها من الصحّة، فهى بين ضعيف ومرسل ومرفوع، ومن الممكن القول بأنّ تلك الاسماء التى أُلقيت إنّما كانت مثبتةً فيه على وجه التفسير لَالفاظ القرآن وتبيين الغرض منها، لا أنّها نزلت فى أصل القرآن. وقد ذكر ذلك الفيض الكاشانى فى (الوافى) والسيد الخوئى فى (البيان) وغيرهما.. بل إنّ الشيخ الصدوق ـ وهو رئيس المحدّثين ـ الذى روى الخبر فى كتابه (ثواب الاعمال) ينصّ فى كتابه (الاعتقادات) على عدم نقصان القرآن، وهذا مما يشهد بأنّهم قد يروون مالا يعتقدون بصحّته سنداً أو معنىً. الطائفة الخامسة: الاَحاديث التى تتضمّن بعض القراءات المنسوبة إلى الاَئمة عليهم السلام، ومنها: ۱ ـ روى الكلينى بإسناده عن عمران بن ميثم، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: «قرأ رجل على أمير المؤمنين عليه السلام: (فإنَّهم لا يُكذّبُونَكَ وَلكن الظَّالمينَ بآيات الله يَجْحَدُون) (الأنعام۶: ۳۳) فقال عليه السلام: بلى والله لقد كذَّبوه أشدّ التكذيب، ولكنّها مخفّفة (لا يكذبونك) لا يأتون بباطل يكذبون به حقّك» [۶۴] . ۲ ـ وروى الشيخ الكلينى بإسناده عن أبى بصير، عن الصادق عليه السلام أنه قرأ (هذا كتابٌ يُنْطَق عَلَيكُم بالحقِّ)(الجاثية: ۲۹) ببناء الفعل للمفعول، والقراءة المشهورة (يَنْطِقُ) بالبناء للفاعل، قال عليه السلام: «إنَّ الكتاب لم يُنْطَق ولن يَنْطِق، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الناطق بالكتاب» [۶۵] . وهذه القراءات لا تصلح مستمسكاً للقول بالتحريف، لاَنَّ القرآن شىء والقراءات شىء آخر، القرآن منقول إلينا بالتواتر، وهذه القراءات منقولة بطريق الآحاد، كما أن الاختلاف فى كيفية الكلمة أو حركتها لا ينافى الاتفاق على أصلها. قال الإمام الصادق عليه السلام: «القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ من عند الواحد» [۶۶] ، وقال عليه السلام فى حديث آخر: «إنَّ القرآن واحدٌ، نزل من عند واحدٍ، ولكن الاختلاف يجىء من قبل الرواة» [۶۷] . وقد حثَّ الإمام الصادق عليه السلام شيعته وأصحابه على متابعة القراءة المعهودة لدى جمهور المسلمين حيثُ قال عليه السلام: «اقرأوا كما يقرأ الناس» [۶۸] . [صفحه ۴۷]

شبهات وردود

فيما يلى نعرض بعض الشبهات التى روّجها البعض متشبثاً بها للدلالة على وقوع التحريف، وسنبيّن وجوه اندفاعها: الأُولى: أنّه كان لَامير المؤمنين علىّ عليه السلام مصحف غير المصحف الموجود، وقد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه، وكان مصحفه مشتملاً على أبعاض ليست موجودة فى القرآن الذى بين أيدينا، ممّا يترتّب عليه أنّ المصحف الموجود ناقصٌ بالمقارنة مع مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا هو التحريف الذى وقع الكلام فيه. نقول: نعم، تفيد طائفةٌ من أحاديث الشيعة وأهل السنة أنّ علياً عليه السلام اعتزل الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليجمع القرآن العظيم، وفى بعض الروايات: أنّ عمله ذاك كان بأمر الرسول الاَكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأنّه عليه السلام قال: «لاأرتدى حتّى أجمعه»، وروى أنّه لم يرتدِ إلّا للصلاة حتّى جمعه [۶۹] . ولكن أعلام الطائفة يذكرون بأنّ غاية ماتدلّ عليه الاَحاديث أنّ مصحف على عليه السلام يمتاز عن المصحف الموجود بأنّه، كان مرتّباً على حسب النزول، وأنّه قدّم فيه المنسوخ على الناسخ، وكتب فيه تأويل بعض الآيات وتفسيرها بالتفصيل على حقيقة تنزيلها، أى كتب فيه التفاسير المنزلة تفسيراً من قبل الله سبحانه، وأنّ فيه المحكم والمتشابه، [صفحه ۴۸] وأنّ فيه أسماء أهل الحقّ والباطل، وأنّه كان بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ على عليه السلام، وأنّ فيه فضائح قومٍ من المهاجرين والاَنصار، وجميع هذه الاختلافات لا توجب تغايراً فى أصل القرآن وحقيقته. وأهمّ ما فى هذه الاختلافات هو الزيادة التى كانت فى مصحفه عليه السلام والتى يخلو عنها المصحف الموجود، وهذه الزيادة قد تكون من جملة الاحاديث القدسية والتى هى وحى وليست بقرآن، كما نصّ عليه الشيخ الصدوق فى (الاعتقادات) [۷۰] وقد تكون من جهة التأويل والتفسير وليست من أبعاض القرآن. قال الشيخ المفيد رحمَهُ الله فى (أوائل المقالات): «ولكن حذف ما كان مثبتاً فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان مثبتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذى هو القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى: (ولاتعْجَل

بـالقُرآنِ مِن قَبْـلِ أن يُقْضـى إليْكَ وَحْيُه وَقُلْ رَبِّ زِدْنى عِلماً) (طه ۲۰: ۱۱۴) فيسـمّى تأويل القرآن قرآناً، وهـذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف» [۷۱] . وقال السيد الخوئى: «إنّ اشتمال قرآنه عليه السلام على زيادات ليست فى القرآن الموجود، وإن كان صحيحاً، إلّا أنّه لا دلالـة فى ذلك على أنّ هـذه الزيادات كانت من القرآن وقد أُسـقطت منه بالتحريف، بل الصـحيح أنّ تلك الزيادات كانت تفسـيراً بعنوان التأويـل، وما يؤول إليه الكلام، أو [صـفحه ۴۹] بعنوان التنزيـل من الله تعالى شـرحاً للمراد» [۷۲] . وخلاصـة القول أنّ الادّعاء بوجود زيادات فى مصـحف عليّ عليه السـلام هى من القرآن ادِّعاءٌ بلا دليل وهو باطل قطعاً، ويـدلّ على بطلانه جميع ماتقدم من الأدلـة القاطعـة على عـدم التحريف فى القرآن. الثانيـة: أنّ بعض الأحاديث تفيـد أنّ القرآن الكريم على عهـد الإمام المهدى عليه السـلام يختلف عمّـا هو عليه الآـن، ممّـا يفضـى إلى الشكّ فى هـذا القرآن الموجود، ومن هـذه الروايات: ۱ ـ مـا رواه الفتّال والشـيخ المفيد، عن أبى جعفر عليه السـلام: «إذا قام القائم من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ضرب فساطيط لمن يُعلّم الناس القرآن على ما أنزله الله عزّ وجل، فأصـعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التأليف» [۷۳] . وروى نحوه النعمانى فى الغيبة [۷۴] . ۲ ـ مـا رواه الكلينى فى (الكـافى) عن سـالم بن سـلمة، قال: قال أبو عبـدالله عليه السـلام: «إذا قام القائم قرأ كتاب الله عزّ وجل على حـدّه، وأخرج المصحف الذى كتبه على عليه السلام» [۷۵] . هذان الحديثان وسواهما ممّا اعتمده القائلون بهذه الشـبهة جميعها [صفحه ۵۰] ضعيفة، وإذا تجاوزنا النظر فى أسانيدها نقول: لعلّ السرّ فى تعليمه الناس القرآن هو مخالفة مصـحفه عليه السـلام للمصحف الموجود الآن من حيث التأليف، كما تدلّ عليه الرواية المتقدّمة عن أبى جعفر عليه السلام، أو مخالفته من حيث الخصائص والميزات المذكورة فى مصحف على عليه السلام كما تدلّ عليه الرواية الثانية، فعندئذٍ يحتاج إلى تفسيره وتأويله على حقيقة تنزيله، فهذه الشبهة مبتنيةٌ إذن على الشـبهة السابقـة، ومندفعةٌ بانـدفاعها، إذ إنّ القرآن فى عهـده (صـلوات الله عليه) لاـ يختلـف عن هـذا القرآن الموجـود من حيث الألفـاظ، وإنمّـا الاختلاف فى الترتيب، أو فى الزيادات التفسيرية، كما تقـدّم بيانه فى الشـبهة الأُولى. الثالثـة: أنّ التحريف قـد وقع فى التوراة والانجيل، وقـد ورد فى الأحاديث عن النبى الأكرم صـلى الله عليه وآله وسـلم أنّه قال: «يكون فى هذه الأُمّة كلّ ماكان فى بنى إسـرائيل، حـذو النعل بالنعل، وحـذو القذّة بالقذّة» [۷۶] ونتيجـة ذلـك أنّ التحريـف لابـدّ من وقـوعه فى القرآن الكريم كمـا وقع فى العهـدين، وهـذا يوجب الشكّ فى القرآن الموجود بين المسـلمين، وإلّالم يصـحّ معنى هـذه الأحاديث. وقد أجاب السـيد الخوئى عن هذه الشبهة بوجوه، منها: ۱ ـ إنّ الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً. ۲ ـ إنّ هذا الدليل لو تمّ لكان دالاً على وقوع الزيادة فى القرآن أيضاً، كما وقعت فى التوراة والانجيل، ومن الواضح بطلان ذلك. [صفحه ۵۱] ۳ ـ إنّ كثيراً من الوقائع التى حدثت فى الأُمم السابقة لم يصدر مثلها فى هذه الأُمة، كعبادة العجل، وتيه بنى إسـرائيل أربعين سـنة، وغرق فرعون وأصحابه، وملك سليمان للانس والجنّ، ورفع عيسـى إلى السـماء، وموت هارون وهو وصـىّ موسـى قبل موت موسـى نفسه.. وغير ذلك ممّا لا يسعنا إحصاؤه، وهـذا أدلّ دليل على عدم إرادة الظاهر من تلك الروايات، فلابدّ من إرادة المشابهة فى بعض الوجوه [۷۷] ، وبهذا الوجه اكتفى السيد الطباطبائى فى تفسير الميزان [۷۸] . [صفحه ۵۳]

اهل السنة ينفون التحريف

إنّ المعروف من مذهب أهل السنة هو تنزيه القرآن الكريم عن الخطأ والنقصان، وصيانته عن التحريف، وبذلك صرّحوا فى تفاسيرهم وفى كتب علوم القرآن، إلاّـ أنّه رويت فى صـحاحهم أحـاديث يـدلّ ظاهرهـا على التحريف، تمسّك بها الحشويـة منهم، فـذهبوا إلى وقوع التحريف فى القران تغييراً أو نقصاناً، كما أشار إلى ذلك الطبرسـى فى مقدمـة تفسـيره (مجمع البيان) [۷۹] ، وقـد تقدّم قوله فى تصـريحات أعلام الإمامية. ولا شكّ أنّ ما كان ضـعيفاً من هذه الأحاديث فهو خارج عن دائرة البحث، وأمّا التى صحّت عندهم سنداً، فهى أخبار آحاد، ولا يثبت القرآن بخبر الواحـد، على أنّ بعضـها محمولٌ على التفسـير، أو الـدعاء، أو السُـنّة، أو الحديث القدسـى، أو اختلاـف القراءة، وأمّـا مالا يمكن تأويله على بعض الوجوه، فقـد حمله بعضـهم على نسـخ التلاوة، أى قالوا بنسـخه لفظاً وبقائه حكماً،

وهـذا الحمل باطلٌ، وهو تكريسٌ للقول بالتحريف، وقد نفاه أغلب محققيهم وعلمائهم على ما سيأتى بيانه فى محلّه إن شاء الله تعالى، وذهبوا إلى تكـذيب وبطلان هذه الاَحاديث لاستلزامها للباطل، إذ إنّ القول بها يفضـى إلى القدح فى تواتر القرآن العظيم. يقول عبد الرحمن الجزيرى: «أمّـا الاَخبـار التى فيهـا أنّ بعض القران المتواتر ليس منه، أو أنّ بعضـاً منه قـد حُـذِف، فـالواجب على كـلِّ مسـلم [صفحه ۵۴] تكذيبها بتاتاً، والدعاء على راويها بسوء المصير» [۸۰] . ويقول ابن الخطيب: «على أنّ هذه الاَحاديث وأمثالها، سواء صـحّ سندها أو لم يصحّ، فهى على ضـعفها وظهور بطلانها، قلّة لا يعتدّ بها، مادام إلى جانبها إجماع الاُمّة، وتظاهر الاَحاديث الصـحيحة التى تـدمغها وتظهر أغراض الـدين والمشـرّع بأجلى مظاهرها» [۸۱] . وجماعـة منهم قـالوا بوضع هـذه الاَحـاديث واختلاقها من قبل أعـداء الاِسـلام والمتربصّين به، يقول الحكيم الترمذى: «ما أرى مثل هذه الروايات إلاّ من كيد الزنادقة». ويقول الدكتور مصـطفى زيد: «وأمّا الآثـار الـتى يحتجّـون بهـا.. فمعظمهـا مروى عن عمر وعائشـة، ونحن نسـتبعد صـدور مثـل هـذه الآثـار بـالرغم من ورودهـا فى الكتب الصـحاح، وفى بعض هـذه الروايـات جـاءت العبـارات التى لا تتّفق ومكانـة عمر وعائشـة، ممّا يجعلنا نطمئنّ إلى اختلاقها ودسّـها على المسلمين» [۸۲] . إذن، فهم موافقون للشـيعة الاِماميـة فى القول بنفى التحريف، فيكون ذلك ممّا اتّفقت عليه كلمـة المسـلمين جميعاً، يقول الـدكتور محمّـد التيجـانى: «إنّ علماء السـنة وعلماء الشـيعة من المحقّقين، قـد أبطلوا مثل هـذه الروايات واعتبروها شاذّة، وأثبتوا بالاَدلّـة المقنعـة بأنّ القرآن الـذى بأيـدينا هو نفس القرآن الـذى أُنزل على نبيّنا محمّـد صـلى الله عليه وآله وسـلم وليس فيه زيادةٌ ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير» [۸۳] . [صفحه ۵۵]

حقيقتان مهمتان

اشاره

إنّ قيـل: إنّ الروايـات التى ظاهرها نقصان القرآن، أو وجود اللحن فيه، مخرّجـةٌ فى كتب الصـحاح عن بعض الصـحابة، وإنّ تكـذيبها وإنكارها قـد يوجب الطعن فى صـحّة تلك الكتب، أو فى عدالة الصـحابة. نقول: أولاً: إنّ القول بصـحّة جميع الاَحاديث المخرّجة فى كتابى مسـلم والبخارى ـ وهما عمـدة كتب الصـحاح ـ وأنّ الاُمّة تلقّتهما بالقبول، غير مسـلّم، فلقد تكلّم كثير من الحفاظ وأئمة الجرح والتعديل فى أحاديث موضوعةٍ وباطلةٍ وضـعيفةٍ، فتكلّم الدارقطنى فى أحاديث وعلّلها فى (علل الحديث)، وكذلك الضـياء المقدسـى فى (غريـب الصـحيحين)، والفيروز آبـادى فى (نقـد الصـحيح) وغيرهـم، وتكلّمـوا أيضـاً فى رجـال رُوى عنهـم فى الصـحيحين، وهم مشـهورون بالكـذب والوضع والتـدليس. وفيما يلى بعض الارقام والحقائق التى توضّـح هذه المسألة بشـكل جلىّ: ۱ ـ قـد انتقد حفّاظ الحديث البخارى فى ۱۱۰ أحاديث، منها ۳۲ حديثاً وافقه مسـلم فيها، و ۷۸ انفرد هو بها. ۲ ـ الـذى انفرد البخارى بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلّم فيه بالضعف منهم ۸۰ رجلاً، والذى انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخارى ۶۲۰ رجلاً، المتكلّم فيه بالضـعف منهم ۱۶۰ رجلاً. ۳ ـ الاَحاديث المنتقـدة المخرّجة عندهما معاً بلغت ۲۱۰ حـديثاً، اختصّ البخارى منها بأقلّ من ۸۰ حـديثاً، والبـاقى يختصّ بمسـلم. [صـفحه ۵۶] ۴ ـ هنـاك رواة يروى عنهم البخـارى، ومسـلم لا ـ يرتضـيهم ولا ـ يروى عنهم، ومن أشهرهم عكرمة مولى ابن عباس. ۵ ـ وقع فى الصـحيحين أحاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينها، فلو أفادت علماً لزم تحقّق النقيضين فى الواقع، وهو محـال، لـذا أنكر العلمـاء مثـل هـذه الاَحاديث وقالوا ببطلانها. وقـد نصّ ببعض ما ذكرناه أو بجملته متقـدّمو شـيوخهم ومتـأخروهم، كـالنووى والرازى وكمـال الـدين بن الهمّام، وأبى الوفاء القرشـى، وأبى الفضل الاَدفوى، والشـيخ علىّ القارى، والشـيخ محبّ الله بن عبد الشـكور، والشـيخ محمّد رشيد رضا، وابن أمير الحاج، وصالح بن مهدى المقبلى، والشيخ محمود أبو ريّة، والدكتور أحمـد أمين، والـدكتور أحمـد محمّـد شاكر وغيرهم، معترفين ومـذعنين بحقيقة أنّ الاُمّة لم تتلقَّ أحاديث الصـحيحين بالقبول، أو أنّه ليس من الواجب الـدينى الاِيمـان بكـلّ مـا جاء فيهما، فتبيّن أنَّ جميع القول بالاجماع على صـحّتهما لا نصـيب له من الصـحّة. قال أبو

الفضل الاَدفوى: «إنّ قول الشيخ أبى عمرو بن الصلاح: إنّ الاَمّة تلقّت الكتابين بالقبول؛ إن أراد كلّ الاَمّة فلا يخفى فساد ذلك. وإن أراد بالاُمّة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الاُمّة. ثمّ إن أراد كلّ حديث فيهما تُلقّى بالقبول من الناس كافّة فغير مستقيم، فقد تكلّم جماعة من الحفّاظ فى أحاديث فيهما، فتكلّم الدارقطنى فى أحاديث وعلّلها، وتكلّم ابن حزم فى أحاديث كحديث شريك فى الاِسراء، وقال: إنّه خلط، ووقع فى الصحيحين أحاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينها، [صفحه ۵۷] والقطع لا يقع التعارض فيه» [۸۴] . وقال الشيخ محمد رشيد رضا: «ليس من اُصول الدين، ولا من أركان الاِسلام، أن يؤمن المسلم بكلّ حديث رواه البخارى مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد فى صحّة الاِسلام، ولا فى معرفته التفصيلية، الاطلاع على صحيح البخارى والاقرار بكلّ ما فيه» [۸۵] . فاتّضح أن ما يروّجه البعض من دعوى أنّ أحاديث نقصان القرآن ووجود اللحن فيه، مخرجةٌ فى الصحاح، ولا ينبغى الطعن فيها، ممّا لاأساس له؛ لاَنّه مخالف للاجماع والضرورة، ومحكم التنزيل، فليس كلّ حديثٍ صحيحٍ يجوز العمل به، فضلاً عن أن يكون العمل به واجباً، ورواية الاَخبار الدالّة على التحريف غير مُسلّمة عند أغلب محقّقى أهل السنة إلاّ عند القائلين بصحّة جميع ما فى كتب الصحاح، ووجوب الاِيمان بكلّ ما جاء فيها، وهؤلاء هم الحشوية ممّن لا اعتداد بهم عند أئمّة المذاهب. ثانياً: دعوى الاجماع على عدالة جميع الصحابة باطلةٌ لاـ أصل لها، إذ إنّ عمدة الاَدلّة القائمة على عدالتهم جميعاً ما روى أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أصحابى كالنجوم، بأيّهم اقتديتم اهتديتم». وقد نصّ جمعٌ كبيرٌ من أعيان أهل السنة على أنّه حديثٌ باطلٌ موضوعٌ [۸۶] ، هذا فضلاً عن [صفحه ۵۸] معارضته للكتاب والسُنّة والواقع التاريخى، فقد نصّت كثيرٌ من الآيات القرآنية على أنّ بعض الاَصحاب ممّن هم حول النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم خلال حياته، كانوا منافقين فسقة، كما فى سورة التوبة وآل عمران والمنافقون، ونصّت بعض الآيات على ارتداد قسم منهم بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم كقوله تعالى: (أفَإن ماتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُم على أعْقَابِكُم) (آل عممران ۳: ۱۴۴)، وممّا يدلّ على ارتداد بعضهم بعده صلى الله عليه وآله وسلم حديث الحوض: «أنا فرطكم على الحوض، ولاَنازَعَنّ أقواماً ثمّ لاَُغْلَبَنّ عليهم، فأقول: يا ربِّ أصحابى. فيقال: إنّك لاتدرى ما أحدثوا بعدك» [۸۷] ، وقد عدّه الزبيدى الحديث السبعين من الاَحاديث المتواترة، حيث رواه خمسون نفساً [۸۸] ، كما قامت الشواهد على جهل كثير من الاَصحاب بالقرآن الكريم والاحكام الشرعية، كما أنّ بعضهم تسابّوا وتباغضوا وتضاربوا وتقاتلوا، وحكت الآثار عن ارتكاب بعضهم الكبائر واقتراف السيئات كالزنا وشرب الخمر والربا وغير ذلك. قال الرافعى: «لا يتوهمنّ أحدٌ أنّ نسبة بعض القول إلى الصحابة نصّ فى أنّ ذلك القول صحيحٌ البتّة، فإنّ الصحابة غير معصومين، وقد جاءت روايات صحيحة بما أخطأ فيه بعضهم فى فهم أشياء من القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك العهد هو ماهو» [۸۹] . [صفحه ۵۹] إذن فنسبة أحد الاَقوال الدالّة على تحريف القرآن إلى أحد الصحابة، لا تعنى التعبّد به، أو التعسّف فى تأويله، بل إنّ إمكانية ردّه وإنكاره قائمةٌ مادام شرط عدالة الجميع مرفوعاً. [صفحه ۶۱

**پله=۱

**عنوان=نماذج من روايات التحريف فى كتب أهل السنة

**متن=نذكر هنا جملة من الروايات الموجودة فى كتب أهل السنة، ونبيّن ماورد فى تأويلها، وما قيل فى بطلانها وإنكارها، وعلى أمثال هذه النماذج يقاس ما سواها، وهى على طوائف:

**پله=۲

**عنوان=ما دل على التحريف بمعنى النقصان

**متن=الروايات التى ذكرت سوراً أو آيات زُعِم أنّها كانت من القرآن وحُذِفت منه، أو زعم البعض نسخ تلاوتها، أو أكلها الداجن، نذكر منها:

الاُولى: أنّ سورة الاَحزاب تعدل سورة البقرة

۱ ـ رُوى عن عائشة: «أنّ سورة الاَحزاب كانت تُقْرأ فى زمان النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مائتى آية، فلم نقدر منها إلاّ على ماهو

الآن« **زيرنويس=الاتقان ۳: ۸۲، تفسير القرطبى ۱۴: ۱۱۳، مناهل العرفان ۱: ۲۷۳، الدر المنثور ۶: ۵۶۰.] وفى لفظ الراغب: «مائة آية» [۹۰] . ۲ ـ ورُوى عن عمر وأُبى بن كعب وعكرمة مولى ابن عباس: «أنّ سورة الاَحزاب كانت تقارب سورة البقرة، أو هى أطول منها، وفيها كانت آية الرجم» [۹۱] . ۳ ـ وعن حذيفة: «قرأتُ سورة الاَحزاب على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فنسيتُ منها [صفحه ۶۲] سبعين آية ما وجدتها» [۹۲] . وقد حمل ابن الصلاح المدّعى زيادته على التفسير، وحمله السيوطى وابن حزم على نسخ التلاوة، والمتأمّل لهذه الروايات يلاحظ وجود اختلاف فاحش بينها فى مقدار ماكانت عليه سورة الاَحزاب، الاَمر الذى يشير إلى عدم صحّة هذه النصوص وبطلانها، أمّا آية الرجم الواردة فى الحديث الثانى فستأتى فى القسم الرابع من هذه الطائفة. الثانية: لو كان لابن آدم واديان... رُوى عن أبى موسى الاَشعرى أنّه قال لقرّاء البصرة: «كنّا نقرأ سورة نُشبّهها فى الطول والشدّة ببراءة فأنسيتها، غير أنّى حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملاَ جوف ابن آدم إلاّ التراب» [۹۳] . وقد حمل ابن الصلاح هذا الحديث عليالسنة، قال: «إنّ هذا معروف فى حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم على أنّه من كلام الرسول، لا يحكيه عن ربِّ العالمين فى القرآن ويؤيده حديث روى عن العباس بن سهل، قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لو أنّ ابن آدم أُعطى واديان..» وعدّه الزبيدى الحديث الرابع والاَربعين من الاَحاديث المتواترة وقال: «رواه من الصحابة خمسة عشر نفساً» [۹۴] ورواه أحمد فى [صفحه ۶۳] (المسند) عن أبى واقد الليثى على أنّه حديث قدسىّ. [۹۵] . أمّا إخبار أبى موسى بأنّه كان ثمّة سورة تشبه براءة فى الشدّة والطول، فلو كانت لحصل العلم بها، ولما غفل عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة وكُتّاب الوحى وحُفّاظه وقُرّاؤه. الثالثة: سورتا الخلع والحفد روى أنّ سورتى الخلع والحفد كانتا فى مصحف ابن عباس وأُبى بن كعب وابن مسعود، وأنّ عمر بن الخطاب قنت بهما فى الصلاة، وأنّ أبا موسى الاَشعرى كان يقرأهما.. وهما: ۱ ـ «اللّهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثنى عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك». ۲ ـ «اللّهم إياك نعبد، ولك نصلى ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق» [۹۶] . وقد حملهما الزرقانى والباقلانى والجزيرى وغيرهم على الدعاء، وقال صاحب الانتصار: «إنّ كلام القنوت المروى: أنّ أُبى بن كعب أثبته فى مصحفه، لم تقم الحجّة بأنّه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، ولو كان قرآناً لنقل إلينا وحصل العلم بصحّته» إلى أن قال: «ولم يصحّ ذلك عنه، وإنّما روى عنه أنّه أثبته فى مصحفه، وقد أثبت فى مصحفه ما ليس [صفحه ۶۴] بقرآن من دعاء أو تأويل.. الخ» [۹۷] . وقد روى هذا الدعاء فى (الدر المنثور) والاتقان والسنن الكبرى و(المصنّف) وغيرها من عديد من الروايات عن ابن الضرس والبيهقى ومحمد بن نصر، ولم يُصرّحوا بكونه قرآناً [۹۸] . الرابعة: آية الرجم روى بطرق متعدّدة أنّ عمر بن الخطاب، قال: «إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم.. والذى نفسى بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر فى كتاب الله لكتبتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة، نكالاً من الله، والله عزيز حكيم. فإنّا قد قرأناها» [۹۹] . وأخرج ابن أشتة فى (المصاحف) عن الليث بن سعد، قال: «إنّ عمر أتى إلى زيدٍ بآية الرجم، فلم يكتبها زيد لاَنّه كان وحده» [۱۰۰] . وقد حمل ابن حزم آية الرجم فى (المحلى) على أنّها ممّا نسخ لفظه وبقى حكمه، وهو حملٌ باطلٌ، لاَنّها لو كانت منسوخة التلاوة لما جاء عمر ليكتبها فى المصحف، وأنكر ابن ظفر فى (الينبوع) عدّها ممّا نسخ تلاوةً، وقال: «لاَنّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن» [۱۰۱] . [صفحه ۶۵] وحملها أبو جعفر النحاس على السُنّة، وقال: «إسناد الحديث صحيحٌ، إلاّ أنّه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله الجماعة عن الجماعة، ولكنها سُنّةٌ ثابتةٌ، وقد يقول الإنسان كنتُ أقرأ كذا لغير القرآن، والدليل على هذا أنّه قال: لولا أنّى أكره أن يقال زاد عمر فى القرآن، لزدته» [۱۰۲] . الخامسة: آية الجهاد رُوى أنّ عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: «ألم تجد فيما أُنزل علينا: أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة، فأنا لا أجدها؟ قال: أُسقطت فيما أسقط من القرآن» [۱۰۳] . نقول: ألم يرووا فى أحاديث جمع القرآن أنّ الآية تُكتَب بشهادة شاهدين من الصحابة على أنّها ممّا أنزل الله فى كتابه؟ فما منع عمر وعبدالرحمن بن عوف من الشهادة على أنّ الآية من القرآن وإثباتها فيه؟ فهذا دليلٌ قاطعٌ على وضع هذه الرواية، وإلاّ كيف سقطت هذه الآية المدّعاة عن كُتّاب القرآن وحُفّاظه فى طول البلاد وعرضها، ولم تبق إلاّ مع عمر وعبد الرحمن بن عوف؟ السادسة: آية الرضاع رُوى عن

عائشة أنّها قالت:«كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [صفحه ۶۶] وهنّ ممّا يقرأ من القرآن» [۱۰۴] . لقد أوّل بعض المحقّقين خبر عائشة هذا بأنّه ليس الغرض منه أنّ ذلك كان آيةً من كتاب الله، بل كان حكماً من الأحكام الشرعية التى أوحى الله بها إلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فى غير القرآن، وأمر القرآن باتّباعها، فمعنى قولها: «كان فيما أُنزل من القرآن...» كان من بين الأحكام التى أنزلها الله على رسوله وأمرنا باتّباعها فى القرآن أن عشر رضعات يحرمن، ثمّ نسخ هذا الحكم بخمس رضعات معلومات يحرمن، وتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحكم باقٍ لم ينسخ، فأمّا كونه منزلاً موحى به فذلك لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم لاينطق عن الهوى، وأمّا كوننا مأمورين باتّباع ما جاء به الرسول من الأحكام فلأن الله تعالى قال: (وَمَا آتاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا) (الحشر۵۹: ۷.) وحمله البعض على أنّه ممّا نسخت تلاوته وحكمه فأبطلوه، وهذا الحمل باطلٌ على ما سيأتى بيانه. لكن بعض الشافعية والحنابلة حملوه على نسخ التلاوة، وذلك لا يصحّ لأنّ الظاهر من الحديث أنّ النسخ كان بعد وفاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو أمرٌ باطلٌ بالاجماع، وقد ترك العمل بهذا الحديث مالك بن أنس وهو راوى الحديث، وأحمد بن حنبل وأبو ثور وغيرهم، وقال الطحاوى والسرخسى وغيرهما ببطلانه وشذوذه وعدم صحته، ومن المتأخرين الأُستاذ السايس وتلميذه الأُستاذ العريض وعبد الرحمن الجزيرى وابن الخطيب وغيرهم [۱۰۵] . [صفحه ۶۷] وهذا الحديث بلفظ «فتوفى رسول الله وهنّ ممّا يقرأ من القرآن» رواه أنس بن مالك عن عبدالله بن أبى بكر، وقد رُوى عن غيره بدون هذا اللفظ، قال أبو جعفر النحاس: «قال بعض أجلّة أصحاب الحديث: قد روى هذا الحديث رجلان جليلان أثبت من عبد الله بن أبى بكر، فلم يذكرا أنّ هذا فيه، وهما القاسم بن محمد بن أبى بكر ويحيى بن سعيد الأنصارى» [۱۰۶] ، وقال الطحاوى: «هذا ممّا لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا غير عبدالله بن أبى بكر، وهو عندنا وهمٌ منه» [۱۰۷] . لكنّ خلوّ الرواية من هذا اللفظ لا يصحّح كونها قرآناً يُتلى ولا ينفيه، قال صاحب المنار: «لو صحّ أنّ ذلك كان قرآناً يتلى لما بقى علمه خاصاً بعائشة، بل كانت الروايات تكثر فيه، ويعمل به جماهير الناس، ويحكم به الخلفاء الراشدون، وكل ذلك لم يكن» وقال: «إنّ ردّ هذه الرواية عن عائشة لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السلف والخلف بها» [۱۰۸] . السابعة: آية رضاع الكبير عشراً رُوى عن عائشة أنّها قالت: «نزلت آية الرجم ورضاع الكبير عشراً، ولقد كانت فى صحيفة تحت سريرى، فلمّا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها» [۱۰۹] . [صفحه ۶۸] وظاهرٌ من هذه الرواية أنّه لم يحفظ القرآن ولم يكتبه غير عائشة، وهو أمرٌ فى غاية البعد والغرابة، فأين سائر الصحابة والحُفّاظ والكتبة منهم، قال السرخسى: «حديث عائشة لا يكاد يصحّ؛ لأنّ بهذا لا ينعدم حفظه من القلوب، ولا يتعذّر عليهم به إثباته فى صحيفة أُخرى، فعرفنا أنّه لاأصل لهذا الحديث» [۱۱۰] أمّا بالنسبة لآية الرجم المذكورة فى الحديث فقد تقدم أنّه لا يصحّ اعتبارها قرآنا لكونها من أخبار الآحاد، وحكم الرجم من السنن الثابتة عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم. ثم إنّ هذا الحكم ـ فى رضاع الكبير عشراً ـ قد انفردت به عائشة، وعارضها فيه سائر أزواج النبى صلى الله عليه وآله وسلم، ولم تأخذ واحدة منهنّ بقولها فى ذلك، وأنكره أيضاً ابن مسعود على أبى موسى الأشعرى، وقال: «إنّما الرضاعة ما أنبت اللحم والدم» فرجع أبو موسى عن القول به [۱۱۱] . الثامنة: آية الصلاة على الذين يصلون فى الصفوف الأُولى! عن حميدة بنت أبى يونس، قالت: «قرأ علىّ أبى، وهو ابن ثمانين سنة، فى مصحف عائشة: إنّ الله وملائكته يصلّون على النبىّ يا أيُّها الذين آمنوا صلوا عليه وسلّموا تسليماً وعلى الذين يصلون فى الصفوف الأُولى». قالت: «قبل أن يغيّر عثمان المصاحف» [۱۱۲] . وظاهر أنّ هذا من الآحاد التى لايثبت بها قرآن، وإلاّ فكيف فات هذا [صفحه ۶۹] عن سائر الصحابة وكُتّاب الوحى منهم وحُفّاظه وجُمّاعه، واختصت به عائشة دونهم؟ ولو صحّ فهو روايةٌ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فاعتقدت عائشة كونها من القرآن فكتبتها، حيثُ روى عن البراء بن عازب أنّه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله وملائكته يصلون على الصفوف الأُوّل» [۱۱۳] ، وروى عن عائشة أنّها قالت: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله وملائكته يصلّون على الذين يَصِلُون الصفوف» [۱۱۴] ، ولعلّه أيضاً ممّا يُكْتب فى حاشية المصحف، حيث كانوا يسجّلون مايرون له أهميةً وشأناً فى حاشية مصاحفهم الخاصّة. التاسعة: عدد حروف

القرآن أخرج الطبرانی عن عمر بن الخطاب، قال: «القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرف» [۱۱۵] بینما القرآن الذی بین أیدینا لا یبلغ ثلث هذا المقدار، قال الذهبی: «تفرّد محمّد بن عبید بهذا الخبر الباطل» [۱۱۶] ، هذا فضلاً عن الاختلاف فی روایة عدد الحروف، فقد روی ألف ألف وواحد وعشرون ألفاً ومئة وخمسون حرفاً، وقیل: غیر ذلک، الأمر الذی یضعف الثقة بصحة صدورها. وإذا صحّ ذلک فلعلّه من الوحی الذی لیس بقرآن کالأحادیث القدسیة؛ وقد لاحظنا فی أدلّة نفی التحریف أنّه بلغ من الدقّة والتحرّی [صفحه ۷۰] فی ثبت آیات القرآن أن یحمل بعض الصحابة السیف لحذف حرف واحد منه، فکیف یحذف ثلثاه ولم نجد معارضاً منهم، ولا مطالباً بتدوین ما بقی من ثلثیه؟! هذا فضلاً عن وجود کثیر من الصحابة ممّن جمع القرآن کلّه أو بعضه فی عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ـ کما سیأتی بیانه ـ حفظاً فی الصدور، أو تدویناً فی القراطیس، فکانت القراطیس شاهدة علی ما فی الصدور، والصدور شاهدة علی ما فی القراطیس، فکیف یضیع ثلثاه فی حال کهذه؟! وأخیراً فأنّ الملاحظ علی کثیر ممّا أدّعی أنّه من القرآن مخالفته لقواعد اللغة وأُسلوب القرآن الکریم وبلاغته السامیة، ممّا یدل علی أنّه لیس بکلام الخالق تعالی، ولیست له طلاوته، ولا به حلاوته وعذوبته، ولیست علیه بهجته، بل یتبرأ من رکاکته وانحطاطه وتهافته المخلوقون، فکیف برب العالمین، وسمّو کتابه المبین؟! ومن أراد الاطلاع علی ماذکرناه، فلیراجع مقدمة (تفسیر آلاء الرحمن)، للشیخ البلاغی ففیه مزید بیان. والملاحظ أیضاً أنّ قسماً منه هو من الأحادیث النبویة، أو من السُنّة والأحکام التی ظنّوها قرآناً، کما روی أنّ قوله صلی الله علیه وآله وسلم: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» هو آیة، ولا یشکّ أحدٌ فی أنّه حدیث. و الملاحظ أیضاً أنّ أغلبه روی بألفاظ متعدّدة وتعابیر مختلفة، فلو کان قرآناً لتوحّدت ألفاظه. [صفحه ۷۱]

نسخ التلاوة

قسّموا النسخ فی الکتاب العزیز إلی ثلاثة أقسام: ۱ ـ نسخ الحکم دون التلاوة، وهذا هو القسم الذی نطق به محکم التنزیل، وهو المشهور بین العلماء والمفسرین، وهو أمر معقولٌ مقبولٌ، حیثُ إنّ بعض الأحکام لم ینزل دفعةً واحدةً، بل نزل تدریجیاً لتألفه النفوس وتستسیغه العقول، فنسخت تلک الأحکام وبقیت ألفاظها، لأسرارٍ تربویةٍ وتشریعیةٍ یعلمها الله تعالی. ۲ ـ نسخ التلاوة دون الحکم، وقد مثّلوا له بآیة الرجم، فقالوا: إنّ هذه الآیة کانت من القرآن ثمّ نسخت تلاوتها وبقی حکمها. ۳ ـ نسخ التلاوة والحکم معاً، وقد مثّلوا له بآیة الرضاع. وقد تقدّم فی ثنایا البحث السابق أنّ البعض حمل قسماً من الروایات الدالة علی النقصان علی أنّها آیات نسخت تلاوتها وبقیت أحکامها، أو نسخت تلاوةً وحکماً، وذلک تحاشیاً من التسلیم بها الذی یفضی إلی القول بتحریف القرآن، وفراراً من ردّها وتکذیبها الذی یؤول إلی الطعن فی الکتب الصحاح والمسانید المعتبرة، أو الطعن فی الأعیان الذین نُقلت عنهم، ولا شکّ أنّ القول بالضربین الأخیرین من النسخ هو عین القول بالتحریف: وهو باطل لما یلی: ۱ ـ یستحیل عقلاً أن یرد النسخ علی اللفظ دون الحکم، لأنّ الحکم لابدّ له من لفظ یدلّ علیه، فإذا رفع اللفظ فما هو الدلیل الذی یدلّ علیه؟ [صفحه ۷۲] فالحکم تابع للّفظ، ولا یمکن أن یرفع الأصل ویبقی التابع. ۲ ـ النسخ حکم، والحکم لابدّ أن یکون بالنصّ، ولا انفکاک بینهما، ولا دلیل علی نسخ النصوص التی حکتها الآثار المتقدّمة وسواها، إذ لم ینقل نسخها ولم یرد فی حدیث عن النبیّ صلی الله علیه وآله وسلم فی واحدٍ منها أنّها منسوخة، والواجب یقتضی أن یُبلّغ الأُمة بالنسخ کما بلّغ بالنزول، وبما أنّ ذلک لم یحدث فالقول به باطل. ۳ ـ الأخبار التی زعم نسخ تلاوتها أخبار آحاد، ولا تقوی دلیلاً وبرهاناً علی حصوله، إذ صرحوا باتّفاق العلماء أجمع علی عدم جواز نسخ الکتاب بخبر الواحد [۱۱۷] ، ونسبه القطّان إلی الجمهور [۱۱۸] ، وعلّله رحمة الله الهندی «بأنّ خبر الواحد إذا اقتضی عملاً ولم یوجد فی الأدلّة القاطعة مایدلّ علیه وجب ردّه» [۱۱۹] ، بل إنّ الشافعی وأصحابه وأکثر أهل الظاهر، قد قطعوا بامتناع نسخ القران بالسُنّة المتواترة، وبهذا صرّح أحمد بن حنبل فی إحدی الروایتین عنه، بل من قال بإمکان نسخ الکتاب بالسُنّة المتواترة منع وقوعه [۱۲۰] الأخیرین من النسخ واعتبروهما نفس القول بالتحریف، وکذا أنکرهما أغلب علماء ومحققی أهل السنة المتقدمین منهم والمتأخرین، وحکی القاضی أبو بکر فی (الانتصار)

عن قوم انكار الضرب الثانى منه [۱۲۱] ، وأنكره أيضاً ابن ظفر فى كتاب (الينبوع) [۱۲۲] ، ونُقِل عن أبى مسلم «أنّ نسخ التلاوة ممنوع شرعاً» [۱۲۳] وفيما يلى بعض أقوال محققى أهل السنة فى ابطال القول بنسخ التلاوة: ۱ ـ قال الخضرى: «أنا لا أفهم معنى لآيةٍ أنزلها الله تعالى لتفيد حكماً ثمّ يرفعها مع بقاء حكمها؛ لَانّ القرآن يقصد منه إفادة الحكم والاعجاز معاً بنظمه، فما هى المصلحة فى رفع آية مع بقاء حكمها؟ إنّ ذلك غير مفهوم، وقد أرى أنّه ليس هناك مايدعو إلى القول به» [۱۲۴] . ۲ ـ وقال الدكتور صبحى الصالح: «أمّا الجرأة العجيبة ففى الضربين الثانى والثالث اللذين نسخت فيهما بزعمهم آيات معينة، إمّا مع نسخ أحكامها وإمّا دون نسخ أحكامها، والناظر فى صنيعهم هذا سرعان ما يكتشف فيه خطأً مركباً، فتقسيم المسائل إلى أضرب إنّما يصلح إذا كان لكلّ ضربٍ شواهد كثيرةٍ أو كافيةٍ على الاَقل ليتيسّر استنباط قاعدةٍ منها، وما لعشّاق النسخ إلاّ شاهدٌ أو اثنان على كلّ من هذين الضربين، وجميع ماذكروه منها أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار [صفحه ۷۴] آحاد لا حجّة فيها» [۱۲۵] . ۳ ـ وقال الدكتور مصطفى زيد: «ومن ثمّ يبقى منسوخ التلاوة باقى الحكم مجرّد فرض لم يتحقّق فى واقعةٍ واحدةٍ، ولهذا نرفضه، ونرى أنّه غير معقولٍ ولا ـ مقبول» [۱۲۶] . ۴ ـ وقال عبد الرحمن الجزيرى: «إنّ الاَخبار التى جاء فيها ذكر كلمةٍ (من كتاب الله) على أنّها كانت فيه ونسخت فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذه لا يُطلق عليها أنّها قرآن، ولا تُعطى حكم القرآن باتّفاق، ثمّ ينظر إنّ كان يمكن تأويلها بما يخرجها عن كونها قرآناً، فإنّ الإخبار بها يعطى حكم الحديث، وإن لم يمكن تأويلها فالذى أعتقده أنّها لا تصلح للدلالة على حكم شرعى؛ لَانّ دلالتها موقوفةٌ على ثبوت صيغتها. وصيغتها يصحّ نفيها باتّفاقٍ، فكيف يمكن الاستدلال بها؟! فالخير كلّ الخير فى ترك مثل هذه الروايات» [۱۲۷] . ۵ ـ وقال ابن الخطيب: «أمّا مايدّعونه من نسخ تلاوة بعض الآيات مع بقاء حكمها، فأمر لا يقبله إنسان يحترم نفسه، ويقدّر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل، إذ ماهى الحكمة من نسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها؟ ماالحكمة من صدور قانون واجب التنفيذ ورفع ألفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه؟ ويستدلّون على باطلهم هذا بإيراد آيةٍ من هذا النوع يدّعون نسخها، ويعلم الله تعالى أنّها ليست من القرآن، ولو كانت لما [صفحه ۷۵] أغفلها الصحابة (رضوان الله عليهم) ولدوّنها السلف الصالح فى مصاحفهم» [۱۲۸] .

الروايات الدالة على الخطأ واللحن والتغيير

الاُولى: روى عن عثمان أنّه قال: «إنّ فى المصحف لحناً، وستقيمه العرب بألسنتها. فقيل له: ألا تغيره؟ فقال: دعوه، فإنّه لا يحلّ حراماً، ولايحرّم حلالاً» [۱۲۹] . حمل ابن أشتة اللحن الوارد فى الحديث على الخطأ فى اختيار ماهو أولى من الاَحرف السبعة، وعلى أشياء خالف لفظُها رَسْمَها، وهذا الحمل غير مستقيم، والاَولى منه هو ترك الرواية وتكذيبها وإنكارها، كما فعل الدانى والرازى والنيسابورى وابن الاَنبارى والآلوسى والسخاوى والخازن والباقلانى وجماعة آخرين [۱۳۰] ، حيثُ صرّحوا أنّ هذه الرواية لايصحّ بها دليل ولا تقوم بمثلها حجّة؛ لَانّ إسنادها ضعيف، وفيه اضطراب وانقطاع وتخليط، ولَانّ المصحف منقولٌ بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يمكن ثبوت اللحن فيه، ثمّ إنّ مابين الدفّتين هو كلام الله بإجماع المسلمين، ولا يجوز أن يكون كلام الله لحناً وغلطاً، وقد ذهب عامّة الصحابة وسائر علماء الاُمّة من بعدهم إلى أنّه لفظ صحيح ليس فيه أدنى خطأ من كاتبٍ ولا من غيره، واستدلّوا أيضاً على إنكار هذه الرواية [صفحه ۷۶] بقولهم: إنّ عثمان جعل للناس إماماً، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها، أو يؤخّر شيئاً فاسداً ليصلحه غيره؟! وإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيّموا ذلك ـ وهم الخيار وأهل اللغة والفصاحة والقدرة على ذلك ـ فكيف يتركون فى كتاب الله لحناً يصلحه غيرهم! ثمّ إنّ عثمان لم يكتب مصحفاً واحداً بل كتب عدة مصاحف، فلم تأتِ المصاحف مختلفة قطّ، إلاّ ـ فيما هو من وجوه القراءات والتلاوة دون الرسم، وليس ذلك باللحن» [۱۳۱] . والذى يهوّن الخطب فى هذه الرواية ومثيلاتها الآتية أنّها برواية عكرمة مولى ابن عبّاس، وكان من أعلام الضلال ودعاة السوء، وكان يرى رأى الخوارج، ويُضرب به المثل فى الكذب والافتراء، حتى قدح به الاَكابر وكذّبوه، أمثال ابن عمر ومجاهد وعطاء وابن سيرين ومالك بن

أنس والشافعي وسعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد، وحرّم مالك الرواية عنه، وأعرض عنه مسلم [۱۳۲] . الثانية: روى عن ابن عباس في قوله تعالى: (حَتّى تَسْتَأنِسُوا وتُسلّموا). (النور۲۷:۲۴) قال: «إنّما هو (حتّى تستأذنوا)، وأنّ الاَوّل خطأٌ من الكاتب» [۱۳۳] ، والمراد بالاستئناس هنا الاستعلام، أي حتى تستعلموا من في البيت، فهذه الرواية مكذوبةٌ على ابن عباس ولا تصحّ عنه؛ لاَنّ مصاحف الإسلام كلّها قد ثبت فيها (حتى تَسْتَأنِسُوا) وصحّ الإجماع فيها [صفحه ۷۷] منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الآن، فلا يعوّل على مثل هذه الرواية، قال الرازي: «إعلم أنّ هذا القول من ابن عبّاس فيه نظر؛ لاَنّه يقتضي الطعن في القرآن الذي نُقِل بالتواتر، ويقتضي صحّة القرآن الذي لم يُنْقَل بالتواتر، وفَتح هذين البابين يطرق الشكّ في كلِّ القرآن، وإنّه باطل» [۱۳۴] . وقال أبو حيان: «من روى عن ابن عبّاس أنّ قوله تعالى: (حَتّى تَسْتَأنِسوا) خطأ أو وهمٌ من الكاتب، وأنّه قرأ (حتى تَسْتَأذِنُوا) فهو كافرٌ في الإسلام، مُلْحِدٌ في الدين، وابن عباس بريءٌ من هذا القول [۱۳۵] . الثالثة: روى عروة بن الزبير عن عائشة: أنّه سألها عن قوله تعالى: (لكن الراسخون في العلم)(النساء۴ : ۶۲): ثمّ قال (والمقيمين)، وفي المائدة: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)، و (المائدة۵: ۶۹) (إنّ هذان لساحران) (طه۲۰: ۶۳) فقالت يابن أُختي، هذا عمل الكُتّاب، أخطأوا في الكتاب [۱۳۶] . أمّا قوله تعالى: (و المقيمين) فانّه على العطف يكون (والمقيمون) كما في قراءة الحسن ومالك بن دينار، والذي في المصاحف وقراءة أُبيّ والجمهور (والمقيمين) قال سيبويه: «نُصِب على المدح، أي وأعني المقيمين» وذكر له شواهد وأمثلة من كلام العرب [۱۳۷] . قال الآلوسي: «ولا يُلْتَفَت إلى من زعم أنّ هذا من لحن القرآن، وأنّ [صفحه ۷۸] الصواب (والمقيمون) بالواو.. إذ لا ـ كلام في نقل النظم متواتراً، فلا يجوز اللحن فيه أصلاً» [۱۳۸] . وأمّا قوله تعالى: (والصابئون)بالرفع فهو معطوفٌ على محلّ اسم إنّ. قال الفراء: «ويجوز ذلك إذا كان الاسم ممّا لم يتبيّن فيه الإعراب، كالمضمر والموصول، ومنه قول الشاعر: فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله – فإنّي وقيارٌ بها لغريبَ برفع (قيار) عطفاً على محلّ ياء المتكلّم» [۱۳۹] وقد أجاز الكوفيون والبصريون الرفع في الآية واستدلّوا بنظائر من كلام العرب. وقال صاحب المنار: «قد تجرأ بعض أعداء الإسلام على دعوى وجود الغلط النحوي في القرآن، وعدّ رفع (الصابئين) هنا من هذا الغلط، وهذا جمعٌ بين السخف والجهل، وإنّما جاءت هذه الجرأة من الظاهر المتبادر من قواعد النحو، مع جهل أو تجاهل أنّ النحو استنبط من اللغة، ولم تستنبط اللغة منه» [۱۴۰] . وأمّا قوله تعالى: (إنّ هَـذانِ لَسَاحِرانِ) فإنّ القراءة التي عليها جمهور المسلمين هي تخفيف إن المكسورة الهمزة، فتكون مخففةٌ من الثقيلة غير عاملةٍ، ورفع (هذان). [صفحه ۷۹] قال الزمخشري: «إنّ هذان لساحران على قولك: إنّ زيد لمنطلق، واللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة» [۱۴۱] ، وعليه فلا إشكال في هذه الآية، ولا لحن من الكُتّاب! قال الرازي: «لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن، فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله في جميع القرآن، وذلك يفضي إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كلِّ القرآن، وإنّه باطل» [۱۴۲] . الرابعة: روى أنّ الحجاج بن يوسف غيّر في المصحف اثني عشر موضعاً، منها: ۱ ـ كانت في سورة البقرة۲: ۵۹ (لم يَتَسَنَّ) فغيّرها (لم يَتَسَنَّه) بالهاء. ۲ ـ وكانت في سورة المائدة ۴: ۴۸(شريعةً ومنهاجاً) فغيّرها (شِرعةً ومنهاجاً). ۳ ـ وكانت في سورة يونس ۱۰: ۲۲(هو الذي ينشركم) فغيّرها (هو الذي يسيّركم) [۱۴۳] . وهذه الاَمثلة، وسواها منقولةٌ من (مصاحف السجستاني) برواية عباد ابن صهيب [۱۴۴] ، وعباد متروك الحديث لدى أئمّة الحديث والجرح [صفحه ۸۰] والتعديل، ومغموزٌ فيه بالكذب والاختلاق [۱۴۵] . قال السيد الخوئي: «هذه الدعوى تشبه هذيان المحمومين وخرافات المجانين والاَطفال، فإنّ الحجّاج واحدٌ من ولاة بني أُمية، وهو أقصر باعاً وأصغر قدراً من أن ينال القرآن بشيءٍ، بل هو أعجز من أن يغيّر شيئاً من الفروع الإسلامية، فكيف يغير ماهو أساس الدين وقوام الشريعة؟! ومن أين له القدرة والنفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها مع انتشار القرآن فيها؟ وكيف لم يذكر هذا الخطب العظيم مؤرخ في تاريخه، ولا ناقد في نقده مع مافيه من الاَهمية، وكثرة الدواعي إلى نقله؟ وكيف لم يتعرض لنقله واحد من المسلمين في وقته؟ وكيف أغضى المسلمون عن هذا العمل بعد انقضاء عهد الحجاج وانتهاء سلطته؟ وهب أنّه تمكّن من جمع نسخ المصاحف جميعها، ولم تشذّ عن قدرته نسخةٌ واحدةٌ من أقطار المسلمين المتباعدة، فهل تمكّن من إزالته عن صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن وعددهم في ذلك الوقت لا يحصيه إلاّ الله» [۱۴۶] ، وقد بيّنا في أدلّة نفي التحريف أنّ خلفاء

الصدر الاَول لم يجرأوا على حذف حرفٍ منه، وقد بلغ من دقّة وتحرّى المسلمين أن يهدّدوا برفع السيف فى وجه من يُقدِم على ذلك، فكيف يتمكّن الحجّاج بعد اشتهار القرآن وتعدّد نسخه وحفّاظه أن يغيّر اثنى عشر موضعاً من كتاب الله على مرأى ومسمع جمهور المسلمين ومصاحفهم؟! [صفحه ۸۱]

الروايات الدالة على الزيادة

۱ ـ روى عن عبدالرحمن بن يزيد أنّه قال: «كان عبدالله بن مسعود يحكّ المعوذتين من مصحفه، ويقول: إنّهما ليستا من كتاب الله» [۱۴۷] . ۲ ـ وروى عن عبدالله بن مسعود أنّه لم يكتب الفاتحة فى مصحفه، وكذلك أُبى بن كعب [۱۴۸] تقدّم فى معنى التحريف أنّ التحريف بالزيادة فى القرآن مجمعٌ على بطلانه، لاَنّه يفضى إلى التشكيك فى كتاب الله المتواتر يقيناً كلمةً كلمةً وحرفاً حرفاً، ومن ينكر شيئاً من القرآن فإنّه يخرج عن الدين، والنقل عن ابن مسعود غير صحيحٍ، ومخالفٌ لما أجمع عليه المسلمون منذ عهد الرسالة وإلى اليوم من أنّ الفاتحة والمعوذتين من القرآن العزيز. والرأى السائد بين العلماء فى هاتين الروايتين هو إنكار نسبتهما إلى ابن مسعود، وقالوا: «إن النقل عنه باطل ومكذوب عليه» كما صرّح به الرازى وابن حزم والنووى والقاضى أبو بكر والباقلانى وابن عبد الشكور وابن المرتضى وغيرهم [۱۴۹] ، وقال الباقلانى: «إنّ الرواية شاذّة ومولّدة» [۱۵۰] واستدلّوا على الوضع فى هاتين الروايتين بما روى من قراءة عاصم عن زرّ ابن حبيش عن عبدالله بن مسعود، وفيها الفاتحة والمعوذتين، فلو كان [صفحه ۸۲] ينكر كون هذه السور من القرآن، لما قرأهما لزر بن حبيش، وطريق القراءة صحيح عند العلماء [۱۵۱] . وقيل: إنّ ابن مسعود أسقط المعوذتين من مصحفه إنكاراً لكتابتهما، لا جحداً لكونها قرآناً يُتلى، أو لاَنّه سمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم يعوّذ بهما الحسن والحسين عليهما السلام، فظنّ أنّهما ليستا من القرآن، فلمّا تبيّن له قرآنيتهما بعدُ، وتمَّ التواتر، وانعقد الاجماع على ذلك، كان فى مقدمة من آمن بأنّهما من القرآن فقرأهما لزرّ بن حبيش، وأخذهما عاصم عن زرّ [۱۵۲] . [صفحه ۸۳]

مراحل جمع القرآن

اشاره

المتحصّل من جميع الروايات الواردة فى جمع القرآن أنّ مراحل الجمع ثلاث: الاُولى:بحضرة النبى صلى الله عليه وآله وسلم حفظاً وكتابةً، حيثُ حُفِظ فى الصدور، وكُتِب على السطور فى قراطيس وألواح من الرقاع والعسب واللخاف والاكتاف وغيرها. أخرج الحاكم بسند صحيح على شرط الشيخين، عن زيد بن ثابت، قال: «كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نؤلّف ـ أى: نكتب ـ القرآن من الرقاع» [۱۵۳] . الثانية: على عهد أبى بكر، وذلك بانتساخه من العسب والرقاع وصدور الرجال وجعله فى مصحفٍ واحد. الثالثة: ترتيب السور على عهد عثمان بن عفّان، وحمل الناس على قراءة واحدة، وكتب منه عدّة مصاحف أرسلها إلى الاَمصار، وأحرق باقى المصاحف. [صفحه ۸۵]

جمع القرآن و شبهة التحريف

إنّ موضوع جمع القرآن من الموضوعات التى أُثيرت حولها الشبهات، ودُسَّت فيها الروايات، وتذرّع بها القائلون بالتحريف فزعموا أنّ فى القرآن تحريفاً وتغييراً، وأنّ كيفية جمعه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستلزمةٌ فى العادة لوقوع هذا التحريف والتغيير فيه، حيثُ إنّ العادة تقتضى فوات شىءٍ منه على المتصدّى لذلك إذا كان غير معصوم. قال الرافعى: «ذهب جماعة من أهل الكلام ممّن لا صناعة لهم إلاّ الظنّ والتأويل واستخراج الاَساليب الجدلية من كلِّ حكمٍ ومن كلِّ قول إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم من

القرآن شيءٌ حملاً على ماوصفوه من كيفية جمعه» [۱۵۴] . إنّ امتداد زمان جمع القرآن إلى مابعد حروب اليمامة، كما نطقت به الروايات، وتضارب الأخبار الواصفة لطريقة جمعه، أثارا الشبهة لدى الكثيرين، فعن الثورى أنّه قال: «بلغنا أنّ أُناساً من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يقرأون القرآن، أُصيبوا يوم مسيلمة، فذهبت حروف من القرآن» [۱۵۵] . إنّ حقيقة جمع القرآن فى عهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تُعدّ من الحقائق التاريخية الناصعة، التى لا تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء وإثارة الشبهات، وتعدّ أيضاً ضرورةً ثابتةً تاريخياً دامغةً لكلّ الأقاويل والشبهات، ولكل مادُسّ من الأخبار والروايات حول هذه المسألة. [صفحه ۸۷]

ادلة جمع القرآن فى زمان الرسول

أجمع علماء الإمامية على أنّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك دنياه إلى آخرته إلاّ ـ بعد أن عارض مافى صدره بما فى صدور الحفظة الذين كانوا كثرة، وبما فى مصاحف الذين جمعوا القرآن فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم، وقد اعتُبِر ذلك بحكم ما علم ضرورة، ويوافقهم عليه جمعٌ كبيرٌ من علماء أهل السنة، وجميع الشواهد والأدلة والروايات قائمةٌ على ذلك، واليك بعضها: ۱ ـ اهتمام النبى صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة بحفظ القرآن وتعليمه وقراءته وتلاوة آياته بمجرد نزولها، وممّا روى من الحثّ على حفظه، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قرأ القرآن حتى يستظهره ويحفظه، أدخله الله الجنّة، وشفّعه فى عشرة من أهل بيته كلّهم قد وجبت لهم النار» [۱۵۶] وفى هذا المعنى وحول تعليم القرآن أحاديث لا تحصى كثرة، فعن عبادة بن الصامت قال: «كان الرجل إذا هاجره دفعه النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى رجلٍ منّا يعلّمه القرآن، وكان لمسجد رسول الله ضجّة بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا» [۱۵۷] . وقد ازداد عدد حُفّاظ القرآن بشكل ملحوظ لتوفر الدواعى لحفظه، [صفحه ۸۸] ولما فيه من الحثّ من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأجر والثواب الذى يستحقّه الحافظ عند الله تعالى، والمنزلة الكبيرة والمكانة المرموقة التى يتمتّع بها بين الناس، وحسبك ما يقال عن كثرتهم على عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعد عهده أن قُتِل منهم سبعون فى غزوة بئر معونة خلال حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وقُتل أربعمائة ـ وقيل: سبعمائة ـ منهم فى حروب اليمامة عقيب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، وحسبك من كثرتهم أيضاً أنّه كان منهم سيّدة، وهى أُمّ ورقة بنت عبدالله ابن الحارث، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها ويسمّيها الشهيدة، وقد أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤمّ أهل دارها [۱۵۸] . أمّا حفظ بعض السور فقد كان مشهوراً ورائجاً بين المسلمين، وكلّ قطعةٍ كان يحفظها جماعة كبيرة أقلّهم بالغون حدّ التواتر، وقلّ أن يخلو من ذلك رجلٌ أو أمرأةٌ منهم، وقد اشتدّ اهتمامهم بالحفظ حتى إنّ المسلمة قد تجعل مهرها تعليم سورة من القرآن أو أكثر. ۲ ـ لا يرتاب أحدٌ أنّه كان من حول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كُتّاب يكتبون ما يملى عليهم من لسان الوحى، وكان صلى الله عليه وآله وسلم قد رتّبهم لذلك، روى الحاكم بسندٍ صحيح عن زيد بن ثابت، قال: «كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نؤلّف القرآن من الرقاع» [۱۵۹] . وقد نصّ المؤرخون على أسماء كُتّاب الوحى، وأنهاهم البعض إلى اثنين وأربعين رجلاً ـ وكان صلى الله عليه وآله وسلم كلّما نزل شيءٌ من القرآن أمر بكتابته لساعته، روى البراء: أنّه عند نزول قوله تعالى: (لا يستوى القاعدون من [صفحه ۸۹] المؤمنين) (النساء۴: ۹۵) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ادعُ لى زيداً، وقُل يجيء بالكتف والدواة واللّوح، ثمّ قال: اكتب (لا يستوى...)» [۱۶۰] . وكان صلى الله عليه وآله وسلم يشرف بنفسه مباشرة على ما يُكْتَب ويراقبه ويصحّحه بمجرد نزول الوحى، روى عن زيد بن ثابت قال: «كنتُ أكتب الوحى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان إذا نزل عليه الوحى أخَذَتْهُ برحاء شديدة... فكنت أدخل عليه بقطعة الكتف أو كسرة، فأكتب وهو يُملى علىّ، فإذا فرغت قال: «اقرأه»، فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثمّ أخرج إلى الناس» [۱۶۱] . أمّا فى مفرّقات الآيات فقد روى عن ابن عباس، قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نزل عليه

الشيء دعا من كان يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا» [۱۶۲] وذلك منتهى الدقّة والضبط والكمال. ۳ ـ روى في أحاديث صحيحة «أنّ جبرئيل كان يعارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن في شهر رمضان، في كلِّ عامٍ مرّة، وأنّه عارضه عام وفاته مرّتين» [۱۶۳] وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض ما في صدره على مافي صدور الحفظة الذين كانوا كثرة، وكان أصحاب المصاحف منهم يعرضون القرآن [صفحه ۹۰] على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فعن الذهبي: «أنّ الذين عرضوا القرآن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وأُبي ابن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأَشعري، وأبو الدرداء» [۱۶۴]. وعن ابن قتيبة: «أنّ العرضة الأَخيرة كانت على مصحف زيد بن ثابت» [۱۶۵]، وفي رواية ابن عبدالبرّ عن أبي ظبيان: «أنّ العرضة الأخيرة كانت على مصحف عبدالله بن مسعود» [۱۶۶]. ۴ ـ وفي عديد من الروايات أنّ الصحابة كانوا يختمون القرآن من أوله إلى آخره، وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد شرّع لهم أحكاماً في ذلك، وكان يحثّهم على ختمه، فقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إنّ لصاحب القرآن عند كلِّ ختم دعوةً مستجابةً» [۱۶۷] وعنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قرأ القرآن في سبعٍ فذلك عمل المقربين، ومن قرأه في خمسٍ فذلك عمل الصدّيقين» [۱۶۸] وعنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من شهد فاتحة الكتاب حين يستفتح كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله، ومن شهد خاتمته حين يختمه كان كمن شهد الغنائم» [۱۶۹]. ومعنى ذلك أنّ القرآن كان مجموعاً معروفاً أوّله من آخره على عهد [صفحه ۹۱] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعن محمد بن كعب القرظي، قال: «كان ممّن يختم القرآن ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيّ: عثمان، وعليّ، وعبدالله بن مسعود» [۱۷۰]. وقال الطبرسي: «إنّ جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود وأُبي ابن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عدّة ختمات» [۱۷۱]. وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم «أنّه قد أمر عبدالله بن عمرو بن العاص بأن يختم القرآن في كلِّ سبع ليالٍ ـ أو ثلاث ـ مرّة، وقد كان يختمه في كل ليلة» [۱۷۲] وأمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن المنذر أن يقرأ القرآن في ثلاث، فكان يقرؤه كذلك حتى تُوفي [۱۷۳]. ۵ ـ كان الصحابة يدوّنون القرآن في صحف وقراطيس ولا يكتفون بالحفظ والتلاوة، فلعلك قرأت ما روى في إسلام عمر بن الخطّاب «أنّ رجلاً من قريش قال له: اختك قد صبأت؛ أي خرجت عن دينك، فرجع إلى اخته ودخل عليها بيتها، ولطمها لطمة شجّ بها وجهها، فلمّا سكت عنه الغضب نظر فإذا صحيفةٌ في ناحية البيت، فيها (بسم الله الرحمن الرحيم – سبّح لله مافي السموات والأَرض وهو العزيز الحكيم...) (الحديد۵۷: ۱) واطّلع على صحيفة أُخرى فوجد فيها (بسم الله الرحمن الرحيم – طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى...) (طه ۲۰: ۱) فأسلم بعدما وجد نفسه [صفحه ۹۲] بين يدي كلامٍ معجزٍ ليس من قول البشر» [۱۷۴]، وهذا يدلّ على أنهم كانوا يكتبون بإملاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأن هذا المكتوب كان يتناقله الناس. ۶ ـ جمع القرآن طائفة من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هم أربعة على ما في رواية عبدالله بن عمرو، وأنس بن مالك [۱۷۵]، وقيل: خمسة كما في رواية محمد بن كعب القرظي [۱۷۶]، وقيل: ستة كما في رواية الشعبي [۱۷۷]، وكذا عدّهم ابن حبيب في (المحبّر) [۱۷۸]، وأنهاهم ابن النديم في (الفهرست) إلى سبعة [۱۷۹]، وليس المراد من الجمع هنا الحفظ، لأَنّ حفّاظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا أكثر من أن تُحصى أسماؤهم في أربعة أو سبعة، كما تقدّم بيانه في الدليل الأَول، وفيما يلي قائمة بأسماء جُمّاع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي حصيلةٌ من جميع الروايات الواردة بهذا الشأن؛ وهم: ۱ ـ أُبي بن كعب. ۲ ـ أبو أيوب الأَنصاري. ۳ ـ تميم الداري. ۴ ـ أبو الدرداء. ۵ ـ أبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان. ۶ ـ زيد بن ثابت. ۷ ـ سالم [صفحه ۹۳] مولى أبي حذيفة. ۸ ـ سعيد بن عبيد بن النعمان، وفي الفهرست: سعد. ۹ ـ عبادة بن الصامت. ۱۰ ـ عبدالله بن عمرو بن العاص. ۱۱ ـ عبدالله بن مسعود. ۱۲ ـ عبيد بن معاوية بن زيد. ۱۳ ـ عثمان بن عفان. ۱۴ ـ عليّ بن أبي طالب. ۱۵ ـ قيس بن السكن. ۱۶ ـ قيس بن أبي صعصعة بن زيد الانصاري. ۱۷ ـ مجمع بن جارية. ۱۸ ـ معاذ بن جبل بن أوس. ۱۹ ـ أُمّ ورقة بنت عبدالله بن الحارث، وبعض هؤلاء كان لهم مصاحف مشهورة كعليّ عليه السلام وعبدالله بن مسعود. ۷ ـ إطلاق لفظ الكتاب على القرآن الكريم في كثيرٍ من آياته الكريمة، ولا يصحّ إطلاق الكتاب عليه وهو

فی الصدور، بل لابدّ أن یکون مکتوباً مجموعاً، وکذا ورد فی الحدیث عن النبی صلی الله علیه وآله وسلم: «إنّی تارکٌ فیکم الثقلین: کتاب الله، وعترتی» [۱۸۰] ، وهو دلیلٌ علی أنّه صلی الله علیه وآله وسلم قد ترکه مکتوباً فی السطور علی هیئة کتاب. ۸ ـ تفید طائفة من الاَحادیث أنّ المصاحف کانت موجودة علی عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم عند الصحابة، بعضها تامّ وبعضها ناقص، وکانوا یقرأونها ویتداولونها، وقرر لها الرسول الاَکرم صلی الله علیه وآله وسلم طائفةً من الاَحکام، منها: عن أوس الثقفی، قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم: «قراءة الرجل فی غیر المصحف ألف درجة، وقراءته فی المصحف تضاعف علی ذلک ألفی درجة» [۱۸۱] . [صفحه ۹۴] وعن عائشة، عن رسولالله صلی الله علیه وآله وسلم قال: «النظر فی المصحف عبادة» [۱۸۲] . وعن ابن مسعود، عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم قال: «أدیموا النظر فی المصحف» [۱۸۳] . وعن أبی سعید الخدری، عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم: «أعطوا أعینکم حظّها من العبادة، قالوا: وما حظّها من العبادة، یا رسول الله؟ قال: النظر فی المصحف، والتفکّر فیه، والاعتبار عند عجائبه» [۱۸۴] . وقال صلی الله علیه وآله وسلم: «أفضل عبادة أُمّتی تلاوة القرآن نظراً» [۱۸۵] . وقال صلی الله علیه وآله وسلم: «من قرأ القرآن نظراً مُتّع ببصره مادام فی الدنیا» [۱۸۶] وکلّ هذه الروایات تدلّ علی أنّ إطلاق لفظ المصحف علی الکتاب الکریم لم یکن متأخّراً إلی زمان الخلفاء، کما صرحت به بعض الروایات، بل کان القرآن مجموعاً فی مصحف منذ عهد الرسول صلی الله علیه وآله وسلم. ونزید علی ماتقدّم أنّ رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم کان لدیه مصحف أیضاً، ففی حدیث عثمان بن أبی العاص حین جاء وفد ثقیف إلی النبی صلی الله علیه وآله وسلم قال عثمان: «فدخلتُ علی رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم فسألته مصحفاً کان عنده [صفحه ۹۵] فأعطانیه» [۱۸۷] ، بل وترک رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم مصحفاً فی بیته خلف فراشه ـ لاحسبما صرحت به بعض الروایات ـ مکتوباً فی العسب والحریر والاَکتاف، وقد أمر علیّاً علیه السلام بأخذه وجمعه، قال الاِمام علیّ علیه السلام: «آلیت بیمینٍ أن لا ـ أرتدی برداء إلاّ ـ إلی الصلاة حتّی أجمعه» [۱۸۸] فجمعه علیه السلام، وکان مشتملاً علی التنزیل والتأویل، ومرتّباً وفق النزول علی ما مضی بیانه. وجمیع ما تقدّم أدلّةٌ قاطعة وبراهین ساطعة علی أنّ القرآن قد کتب کله علی عهد النبی صلی الله علیه وآله وسلم تدویناً فی السطور علاوة علی حفظه فی الصدور، وکان له أوّل وآخر، وکان الرسول صلی الله علیه وآله وسلم یشرف بنفسه علی وضع کلّ شیءٍ فی المکان الذی ینبغی أن یکون فیه، إذن فکیف یمکن أن یقال إنّ جمع القرآن قد تأخّر إلی زمان خلافة أبی بکر، وإنّه احتاج إلی شهادة شاهدین یشهدان أنّهما سمعاه من رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم؟ [صفحه ۹۷]

جمع القرآن فی عهد أبی بکر و عمر

تتضارب الاَخبار حول جمع القرآن فی هذه المرحلة حتی تکاد أن تکون متکاذبة، وفیما یلی نورد بعضها لنبیّن مدی تناقضها ومخالفتها للاَدلة التی ذکرناها آنفاً: ۱ ـ عن زید بن ثابت، قال: «أرسل إلیّ أبو بکر مقتل أهل الیمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بکر: إنّ عمر أتانی، فقال: إنّ القتل استمرّ بقُرّاء القرآن، وإنّی أخشی أن یستمرّ القتل بالقُرّاء فی المواطن، فیذهب کثیرٌ من القرآن، وإنّی أری أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: کیف تفعل شیئاً لم یفعله رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم؟ قال عمر: هو والله خیر. فلم یزل یراجعنی حتّی شرح الله صدری لذلک، ورأیت فی ذلک الذی رأی عمر. قال زید: قال أبو بکر: إنّک شابّ عاقل، لا نتّهمک، وقد کنت تکتب الوحی لرسول الله صلی الله علیه وآله وسلم فتتبّع القرآن فاجمعه ـ فو الله لو کلّفونی نقل جبلٍ من الجبال ما کان أثقل علیَّ ممّا أمرنی به من جمع القرآن ـ قلت: کیف تفعلان شیئاً لم یفعله رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم؟ قال: هو والله خیر. فلم یزل أبو بکر یراجعنی حتّی شرح الله صدری للذی شرح به صدر أبی بکر وعمر. فتتبّعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبی خزیمة الاَنصاری، لم أجدها مع غیره (لقد جاءکم رسول...) (التوبة ۹: ۱۲۸) حتّی خاتمة براءة، فکانت الصحف عند أبی بکر حتّی توفّاه الله، ثمّ عند عمر حیاته، ثمّ عند حفصة بنت عمر» [۱۸۹] . [صفحه ۹۸] ۲ ـ وعن

زيد بن ثابت أيضاً، قال: «قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن القرآن جمع فى شىء» [۱۹۰] . ۳ ـ ورُوى «أنّ أوّل من سمّى المصحف مصحفاً حين جمعه ورتّبه أبو بكر ـ وفى رواية: سالم مولى أبى حذيفة [۱۹۱] ـ وكان مفرّقاً فى الاَكتاف والرقاع. فقال لاَصحابه: التمسوا له اسماً. فقال بعضهم: سمّوه إنجيلاً، فكرهوه. وقال بعضهم: سمّوه السفر، فكرهوه من يهود. فقال عبدالله بن مسعود: رأيتُ للحبشة كتاباً يدعونه المصحف، فسمّوه به» [۱۹۲] . ۴ ـ وعن محمد بن سيرين: «قُتِل عمر ولم يجمع القرآن» [۱۹۳] . ۵ ـ وعن الحسن: «أنّ عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان، فقُتِل يوم اليمامة، فقال: إنّا لله، وأمر بالقرآن فجمع، فكان أوّل من جمعه فى المصحف» [۱۹۴] . هذه طائفةٌ من الروايات الواردة بهذا الخصوص، والملاحظ أنّ شبهة القول بالتحريف التى ذكرناها فى أوّل بحث جمع القرآن مبتنيةٌ على فرض صحّة أمثال هذه الروايات الواردة فى كيفية جمع القرآن، والملاحظ أنّه [صفحه ۹۹] لايمكن الاعتماد على شىءٍ منها، وقد اعترف محمد أبو زهرة بوجود رواياتٍ مدسوسةٍ فيها، والقارىء لهذه الروايات وسواها يتلمّس نقاط ضعفها على الوجه التالى: ۱ ـ اضطراب هذه الروايات وتناقضها، فصريح بعضها أنّ جمع القرآن فى مصحف كان فى زمان أبى بكر، والكاتب زيد، وأنّ آخر براءة لم توجد إلاّ مع خزيمة بن ثابت، فقال أبو بكر: «اكتبوها، فإنّ رسول الله قد جعل شهادته بشهادة رجلين» [۱۹۵] ، وظاهر بعض هذه الروايات أنّ الجمع كان فى زمان عمر، وأنّ الآتى بالآيتين خزيمة بن ثابت، والشاهد معه عثمان، وفى حديث آخر: «جاء رجلٌ من الاَنصار وقال عمر: لا أسألك عليها بيّنة أبداً، كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» [۱۹۶] وفى غيره: فقال زيد: من يشهد معك؟ قال خزيمة: لا والله ما أدرى. فقال عمر: أنا أشهد معه» [۱۹۷] وظاهر بعض هذه الروايات أيضاً أنّ الجمع تأخّر إلى زمان عثمان بن عفان. واضطربت الروايات فى الذى تصدّى لمهمّة جمع القرآن زمن أبى بكر، ففى بعضها أنّه زيد بن ثابت، وفى أُخرى أنّه أبو بكر نفسه وإنّما طلب من زيد أن ينظر فيما جمعه من الكتب، ويظهر من غيرها أنّ المتصدّى هو زيد وعمر، وفى أُخرى أن نافع بن ظريب هو الذى كتب المصاحف لعمر» [۱۹۸] . [صفحه ۱۰۰] ۲ ـ لا تصحّ الرواية الثالثة؛ لاَنّ المصاحف واستحداث لفظها لم يكن فى زمان أبى بكر، بل هى موجودة منذ زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، واستخدمت هذه المفردة لهذا المعنى، وهو القرآن الذى بين الدفّتين، منذ فجر الرسالة كما تقدّم بيانه، وتقول هذه الرواية أنّ كلمة (مصحف) حبشيّة، بل هى عربية أصيلة، ولسان الحبشة لم يكن عربياً، ثمّ إنّهم لماذا تحيّروا فى تسمية كتاب الله وهو تعالى سمّاه فى محكم التنزيل قرآناً وفرقاناً وكتاباً. ۳ ـ الملاحظ أنّ هذه الروايات تؤكّد على أنّ جمع القرآن كان بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدّم بطلان ذلك؛ لاَنّه كان مؤلّفاً مجموعاً على عهده صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالمصاحف ويختم، وكان له كُتّاب مخصوصون يتولون كتابته وتأليفه بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو يشرف على أعمالهم بنفسه، وكان لدى الصحابة مصاحف كثيرة شُرّعت فيها بعض السنن، وكانوا يعرضون على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما عندهم باستمرار، وكان كثير من الصحابة قد جمعوا القرآن فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم. ۴ ـ هذه الروايات مخالفة لما أجمع عليه المسلمون قاطبةً من أنّ القرآن لا ـ طريق لاِثباته إلاّ التواتر، فإنّها تقول إنّ إثبات بعض آيات القرآن حين الجمع كان منحصراً بشهادة شاهدين أو بشهادة رجلٍ واحدٍ، ويلزم من هذا أن يثبت القرآن بخبر الواحد أيضاً، وهى دعوى خطيرةٌ لا ريب فى بطلانها، إذ القطع بتواتر القرآن سببٌ للقطع بكذب هذه الروايات أجمع وبوجوب طرحها وإنكارها؛ لاَنّها تثبت القرآن بغير التواتر، وقد ثبت بطلان ذلك بإجماع المسلمين، فهذه الروايات باطلة مادامت تخالف ما هو ثابت بالضرورة. [صفحه ۱۰۱] وإذا سلّمنا بصحة هذه الروايات، فإننا لا نشك فى أنّ جمع زيد بن ثابت للمصحف كان خاصّاً للخليفة، لاَنّه لا يملك مصحفاً تاماً، لا لعموم المسلمين، لاَنّ الصحابة من ذوى المصاحف قد احتفظوا بمصاحفهم مع أنّها تختلف فى ترتيبها عن المصحف الذى جمعه زيد، وكان أهل الاَمصار يقرأون بهذه المصاحف، فلو كان هذا المصحف عاماً لكلّ المسلمين لماذا أمر أبو بكر زيداً وعُمَرَ بجمعه من اللخاف والعسب وصدور الرجال؟ وكان بإمكانه أخذه تاماً من عبدالله بن مسعود الذى كان يملى القرآن عن ظهر قلب فى مسجد الكوفة، والذى قال عنه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أردتم أن تأخذوا القرآن رطباً كما أُنزل، فخذوه من ابن اُمّ عبد ـ أى من عبدالله بن مسعود ـ» [۱۹۹] والذى يروى عنه أنّه قال عندما

طلب منه تسليم مصحفه أيام عثمان: «أخذت من فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت لذو ذؤابة يلعب مع الغلمان» [۲۰۰] . وبإمكانه أن يأخذه تامّياً من الإمام علىّ عليه السلام الذى استودعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن، وطلب منه جمعه عقيب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، فجمعه وجاء به إليهم، فلم يقبلوه منه [۲۰۱] ، وما من آيةٍ إلّا وهى عنده بخطّ يده وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال أبو عبد الرحمن السلمى: «ما رأيت ابن أنثى أقرأ لكتاب الله تعالى من علىّ عليه السلام» [۲۰۲] . وبإمكانه أن يأخذه من أُبى بن كعب الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: [صفحه ۱۰۲] «أقرأهم أُبى بن كعب». أو قال: «أقرأ أُمّتى أُبى بن كعب» [۲۰۳] أو يأخذه من الأربعة الذين أمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم الناس بأخذ القرآن عنهم، وهم: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبى حذيفة، وأُبى بن كعب، ومعاذ بن جبل [۲۰۴] ، وكانوا أحياءً عند الجمع، أو يأخذه من ابن عباس حبر الأُمّة وترجمان القرآن بلا خلاف. ولو سلّمنا أنّ جامع القرآن فى مصحف هو أبو بكر فى أيام خلافته، فلاينبغى الشكّ فى أنّ كيفية الجمع المذكورة بثبوت القرآن بشهادة شاهدين مكذوبةٌ؛ لأنّ جمع القرآن كان مستنداً إلى التواتر بين المسلمين، غاية الأمر أنّ الجامع قد دوّن فى المصحف ما كان محفوظاً فى الصدور على نحو التواتر. [صفحه ۱۰۳]

جمع القرآن فى عهد عثمان

روى البخارى عن أنس: «أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأُمّة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفصة: أن أرسلى إلينا الصحف ننسخها فى المصاحف، ثمّ نردّها إليك؛ فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها فى المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شىءٍ من القرآن، فأكتبوه بلسان قريش، فإنّه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتّى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف، ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كلّ أُفقٍ بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن فى كلِّ صحيفةٍ ومصحفٍ أن يحرق. قال زيد: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنتُ أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى: (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) (الاحزاب۳۳: ۲۳) فألحقناها فى سورتها فى المصحف» [۲۰۵] . وهناك صور مختلفة وألفاظ شتّى لهذه الرواية، والملاحظ عليها جميعاً: [صفحه ۱۰۴] ۱ ـ كيف تفقد آية من سورة الأحزاب، وقد اعتمد عين الصحف المودعة عند حفصة، والكاتب فى الزمانين هو زيد بن ثابت؟ وقد كانت النسخة المعتمدة أصلاً كاملة إلّا آخر براءة ـ كما تقدم ـ فهل كان الجمع الأوّل فاقداً لهذه الآية التى من الأحزاب ولسواها؟ أم أنّهم لم يعتمدوا النسخة التى عند حفصة؟ وهل ليس ثمة مصاحف وحفّاظ لهذه الآية إلّا رجل واحد؟! من هذه الرواية وسواها تسرب الشكّ وبرزت الشبهة للذين يحلو لهم القول بتحريف القرآن، وقد رأيت أنّ مستندهم ضعيفٌ متهافتٌ لا يمكن الاعتماد عليه، ولا أدرى هل من قبيل المصادفة أنّ الآية تضيع فى زمان أبى بكر وتوجد عند خزيمة بن ثابت، وتضيع غيرها فى زمان عثمان وتوجد عند خزيمة أيضاً، فهل كان خزيمة معدوداً فى الذين جمعوا القرآن، أو الذين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأخذ القرآن عنهم؟ ۲ ـ هذه الرواية ومثيلاتها مضطربةٌ فى تعيين من تولى الكتابة لمصحف عثمان، وكذا الذى تولّى الإملاء، فصريح بعض الروايات أنّ عثمان عيّن للكتابة زيداً وابن الزبير وسعيداً وعبدالرحمن، وصريح بعضها الآخر أنّه عيّن زيداً للكتابة، وسعيداً للإملاء، وصريح بعضها أنّ المملى كان أُبى بن كعب، وأنّ سعيداً كان يعرب ما كتبه زيد، وفى بعضها أنّه عيّن رجلاً من ثقيف للكتابة، وعين رجلاً من هذيل للإملاء، وعن مجاهد: «أنّ المملى أُبى بن كعب، والكاتب زيد بن ثابت، والذى يعربه سعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث» [۲۰۶] . ۳ ـ الملاحظ فى جميع هذه الروايات، وكذا فى الرواية المذكورة آنفاً، [صفحه ۱۰۵] أنّ زيد بن ثابت قد اعتمد رجلاً واحداً فى الشهادة على الآية، وهو أمر باطلٌ؛ لأنّه مخالف لتواتر القرآن الثابت بالضرورة والاجماع بين المسلمين. ونحن لا نريد التشكيك فى أنّ عثمان قد أرسل

عدّة مصاحف إلى الآفاق، وقد جعل فيها عين القرآن المتواتر بين المسلمين إلى اليوم، ولكنّنا نخالف كيفية الجمع التى وصفتها الاَخبار ونكذّبها؛ لاَنّها تطعن بضرورة التواتر القاطع، ولا يشكّ أحد أنّ القرآن كان مجموعاً ومكتوباً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومدوناً قبل عهد عثمان بزمنٍ طويل، غاية مافى الاَمر أنّ عثمان قد جمع الناس على قراءةٍ واحدةٍ، وهى القراءة المتعارفة بينهم والمتواترة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنعهم من سائر القراءات الاُخرى التى توافق بعض لغات العرب، وأحرق سائر المصاحف التى تخالف القراءة المتواترة، وكتب إلى الاَمصار أن يحرقوا ما عندهم منها، ونهى المسلمين عن الاختلاف فى القراءة. قال الحارث المحاسبى: «المشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجهٍ واحدٍ، على اختيارٍ وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والانصار، لمّا خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام فى حروف القراءات» [۲۰۷] . ولم ينتقد أحدٌ من المسلمين عثمان على جمعه المسلمين على قراءةٍ واحدةٍ؛ لاَنّ اختلاف القراءة يؤدّى إلى اختلاف بين المسلمين لا تحمد عقباه، وإلى تمزيق صفوفهم وتفريق وحدتهم وتكفير بعضهم بعضاً، غاية [صفحه ۱۰۶] ما قيل فيه هو إحراقه بقية المصاحف حتى سمّوه: حَرّاق المصاحف، حيث أصرّ البعض على عدم تسليم مصاحفهم كابن مسعود. وقد نقل فى كتب أهل السنة تأييد أمير المؤمنين الامام علىّ عليه السلام لما فعله عثمان من جمع المسلمين على قراءةٍ واحدةٍ، حيث أخرج ابن أبى داود فى (المصاحف) عن سويد بن غفلة قال: قال علىّ رضى الله عنه: «لا تقولوا فى عثمان إلّا خيراً، فو الله ما فعل الذى فعل فى المصاحف إلّا عن ملاٍ منّا؛ قال: ما تقولون فى هذه القراءة؟ فقد بلغنى أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتى خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً. قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يُجْمَع الناس على مصحف واحد، فلا تكون خرقة ولااختلاف». قلنا: فنعم ما رأيت [۲۰۸] . وروى أنّه عليه السلام قال: «لو وليّت لعملت بالمصاحف التى عمل بها عثمان» [۲۰۹] ،وبعد تأييد أمير المؤمنين عليه السلام وخيار الصحابة المعاصرين لهذا العمل، بدأ التحوّل تدريجياً إلى المصاحف التى بعث بها عثمان إلى الآفاق، فاحتلّت مكانها الطبيعى، وأخذت بأزمّة القلوب، وبدأت بقيّة المصاحف التى تخالفها فى الترتيب أو التى كُتِب فيها التأويل والتفسير وبعض الحديث والدعاء تنحسر بمرور الاَيام، أو تصير طعمة للنار، حتّى أصبحت أثراً بعد عين، وحفظ القرآن العزيز عن أن يتطّرق إليه أىّ لبس. [صفحه ۱۰۷]

الخاتمة

لقد تبيّن من ثنايا البحث أنّ جميع المزاعم التى تذرّع بها المتربصون بالاِسلام للقول بتحريف القرآن الكريم والكيد بكتاب الله العزيز الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذى تكفلت العناية الربانيّة بحفظه وصيانته، قد ذهبت أدراج الرياح، وما هى إلّا كرمادٍ بقيعةٍ اشتدّت به الريح فى يوم عاصفٍ، من خلال الاَدلّة الحاسمة التى ذكرناها والتى تؤكّد عدم وقوع التحريف فى الكتاب الكريم، وأنّه بقى وسوف يبقى بإذن الله مصوناً من كلِّ ما يوجب الشكّ والريب. فقد وقف علماء الشيعة وعلماء أهل السنة عموماً من روايات التحريف موقفاً سلبياً، ورفضوا القول بمضمونها وفنّدوه بما لا مزيد عليه، ورأوا فى هذه الاَخبار أنّها أخبار آحاد لا يمكن الاعتماد عليها فى أمر يمسّ العقيدة التى لابدّ فيها من الاَدلّة القاطعة والبراهين الساطعة، ولاتكفى فيها الظنون ولا أخبار الآحاد. هذا بالاضافة إلى وجوه ضعف أُخرى تعانى منها هذه الاَخبار، سواء من حيث دلالتها، أو من حيث ظروف صدورها، أو من حيث مرامى وأهداف وتوجّهات من صدرت عنهم. وفيما يلى نبين بعض أقوال علماء المسلمين التى تؤيد إجماع كلمة أهل الاِسلام على نفى القول بوقوع التحريف فى القرآن الكريم، وهذه الاَقوال وسواها تقطع الطريق أمام كلّ محاولات الاَعداء المغرضين [صفحه ۱۰۸] والحاقدين ومن عداهم من السذّج والمغفّلين: ۱ ـ الشيخ محمد محمد المدنى عميد كلية الشريعة فى الجامع الاَزهر: «أما أنّ الاِمامية يعتقدون نقص القرآن، فمعاذ الله، وإنّما هى روايات رويت فى كتبهم، كما روى مثلها فى كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيّفوها، وبينوا بطلانها، وليس فى الشيعة الاِمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنّه ليس فى االسنة من يعتقده، ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب (الاتقان) للسيوطى السُنّى ليرى فيه أمثال هذه الروايات التى نضرب عنها صفحاً، أفيقال إنّ أهل السنة ينكرون

قداسة القرآن، أو يعتقدون نقص القرآن لروايةٍ رواها فلان، أو لكتابٍ ألّفه فلان» [۲۱۰] . ۲ ـ الإمام المحقق رحمة الله الهندى: «إنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميةِ الاَثنى عشرية أنّ القرآن الذى أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفّتين، وهو ما فى أيدى الناس، ليس بأكثر من ذلك، وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم وحَفَظه ونَقَله أُلوفٌ من الصحابة» [۲۱۱] . ۳ ـ الدكتور محمد التيجانى السماوى: «لو جبنا بلاد المسلمين شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً وفى كل بقاع الدنيا، فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادة ولا نقصان، وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفرق وملل ونحل، فالقرآن هو الحافز الوحيد الذى يجمعهم، ولا يختلف فيه من الاُمّة اثنان» [۲۱۲] . [صفحه ۱۰۹] ۴ ـ السيد علىّ الميلانى: «إنّ المعروف من مذهب أهل السنة هو نفى التحريف عن القرآن الشريف، وبذلك صرّحوا فى تفاسيرهم وكتبهم فى علوم القرآن» [۲۱۳] . ۵ ـ السيد جعفر مرتضى العاملى: «إنّنا لا يجب أن ننسى الجهد الذى بذله أهل السنة لتنزيه القرآن عن التحريف، وحاولوا توجيه تلكم الاَحاديث بمختلف الوجوه التى اهتدوا إليها» [۲۱۴] . وغيرها من الشهادات الضافية التى لو ذكرناها جميعاً لطال بنا المقام، وجميعها تؤكّد أنّه ليس من أمرٍ أتّفقت عليه كلمة المسلمين مثلما اتّفقت على تنزيه كتاب الله العزيز من كلِّ ما يثير الشكّ والريب قال تعالى: (لايأتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَينِ يَديهِ وَلا مِنْ خَلفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَميدٍ) [۲۱۵] . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

پاورقى

[۱] الكشاف ۳: ۱۴۶.

[۲] التبيان للطوسى ۱: ۲۴، الإتقان للسيوطى ۴: ۲۱۰.

[۳] التبيان للطوسى ۱: ۴.

[۴] المائدة ۵: ۶.

[۵] توجد أنحاء أُخر من التحريف راجعة ـ بشكل أو بآخر ـ إلى ما ذكرناه. اُنظر: البيان فى تفسير القرآن للسيد الخوئى: ۲۱۵.

[۶] تاريخ القرآن للصغير: ۹۴ عن كتاب: المدخل إلى القرآن لمحمد عبدالله دراز: ۳۹ ـ ۴۰.

[۷] تاريخ القرآن للصغير: ۹۳.

[۸] القرآن نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره لبلاشير: ۳۷.

[۹] مجمع البيان ۱۰: ۶۰۰. [

[۱۰] هذا الحديث متواتر مشهور، رواه الحفّاظ والمحدّثون عن نحو ثلاثين صحابياً، وللحافظ ابن القيسرانى(۴۴۸ ـ ۵۰۷ هـ) كتاب فى طرق هذا الحديث، وقد بحث السيد على الميلانى هذا الحديث سنداً ودلالة فى ثلاثة أجزاء من كتابه (نفحات الازهار فى خلاصة عبقات الاَنوار فى إمامة الاَئمة الاَطهار)، وأُنظر أهل البيت فى المكتبة العربية رقم ۲۹۸ للسيد عبدالعزيز الطباطبائى رضى الله عنه.

[۱۱] الكافى ۱: ۶۹ : ۵.

[۱۲] الوسائل ۲۷: ۱۱۸ : ۶۲،۳۳۳ تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

[۱۳] أورده السيد محسن البغدادى فى (شرح الوافية) عن المحقق الكركى، أُنظر البرهان، للميرزا مهدى البروجردى: ۱۱۶ ـ ۱۱۷.

[۱۴] الفصول المهمة ـ للسيد شرف الدين: ۱۶۶.

[۱۵] آلاء الرحمن ۱: ۲۹، المقدمة.

[۱۶] البيان فى تفسير القرآن: ۲۳۴.

[۱۷] كشف الغطاء: ۲۹۸.

[۱۸] أجوبة المسائل المهناوية: ۱۲۱.

[۱۹] الدرّ المنثور ۴: ۱۷۹.

[۲۰] تفسير الطبرى ۱۱: ۷، الدر المنثور ۴: ۲۶۸.

[۲۱] نهج البلاغة ـ صبحى الصالح: ۵۷ الخطبة ۱۵.

[۲۲] الاعتقادات: ۹۳.

[۲۳] أوائل المقالات: ۵۵.

[۲۴] روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: «اقرءوا كما عُلّمتم...»، وقال عليه السلام: «اقرءُوا كما يقرأ الناس».

[۲۵] المسائل السرويّة: ۸۳ تحقيق الاستاذ صائب عبدالحميد.

[۲۶] مجمع البيان ۱: ۸۳.

[۲۷] الفصل فى الملل والنحل ۴: ۱۸۲.

[۲۸] التبيان ۱: ۳.

[۲۹] مجمع البيان ۱: ۸۳.

[۳۰] أجوبة المسائل المهناوية: ۱۲۱.

[۳۱] آلاء الرحمن ۱: ۲۶.

[۳۲] كشف الغطاء: ۲۲۹.

[۳۳] البرهان للبروجردى: ۱۲۰.

[۳۴] آلاء الرحمن ۱: ۱۸.

[۳۵] .

[۳۶] أصل الشيعة وأُصولها: ۱۰۱ ـ ۱۰۲ ط ۱۵.

[۳۷] عبدالحسين شرف الدين : أجوبة مسائل جار الله: أُنظر ص ۲۸ ـ ۳۷.

[۳۸] البيان فى تفسير القرآن: ۲۰۰.

[۳۹] البيان فى تفسير القرآن: ۲۵۹.

[۴۰] تهذيب الأصول ۲: ۱۶۵.

[۴۱] أجوبة مسائل جار الله ـ المسألة الرابعة: ۳۱ ـ ۳۷.

[۴۲] الحجر ۱۵: ۹.

[۴۳] الكافى ۸: ۱۲۵ : ۹۵.

[۴۴] بحار الانوار ۴۵: ۸.

[۴۵] الكافى ۸: ۵۳ : ۱۶.

[۴۶] الكافى ۱: ۴۱۷ : ۲۶.

[۴۷] الكافى ۱: ۴۱۷/ ۲۷ وصدر الآية من سورة النساء ۴: ۴۷ هكذا (يا أيها الذين أمنوا بما نزلنا مصدقاً لما معكم...) وأما آخرها (نور مبيناً) فهو فى نفس السورة آيـة: ۱۴۷ هكـذا (يا ايها الناس قـد جاءكم برهان من ربكم و أنزلنا إليكم نوراً مبينا) ولعله سـقط من الخبر شيء.

[۴۸] الوافى ۲: ۲۷۳.

[۴۹] آلاء الرحمن ۱: ۲۶.

[۵۰] البيان فی تفسير القرآن: ۲۳۰.

[۵۱] الكافی ۱: ۲۸۶ : ۱.

[۵۲] الكافی ۲: ۶۲۷ : ۲.

[۵۳] تفسير العياشی ۱: ۱۳ : ۴.

[۵۴] تفسير العياشی ۱: ۱۳ : ۶.

[۵۵] الكافی ۱: ۲۲۸ : ۱، بصائر الدرجات: ۲۱۳ : ۲.

[۵۶] الكافی ۱: ۲۲۸ : ۲، بصائر الدرجات: ۲۱۳ : ۱.

[۵۷] أُنظر مجمع الرجال ۴: ۲۵۷ و ۶: ۱۳۹، رجال ابن داود: ۲۸۱ : ۵۱۶.

[۵۸] أُنظر مجمع الرجال ۴: ۲۵۷ و ۶: ۱۳۹، رجال ابن داود: ۲۸۱ : ۵۱۶.

[۵۹] التحقيق فی نفی التحريف: ۶۲.

[۶۰] شرح الصحيفة السجادية: ۴۰۱.

[۶۱] تفسير العياشی ۱: ۱۲ : ۱۰.

[۶۲] الكافی ۲: ۶۳۱ : ۱۶.

[۶۳] ثواب الاَعمال: ۱۰۰.

[۶۴] الكافی ۸: ۲۰۰.

[۶۵] الكافی ۸: ۵۰ : ۱۱.

[۶۶] الكافی ۲: ۶۳۰ : ۱۳.

[۶۷] الكافی ۲: ۶۳۰ : ۱۲.

[۶۸] الكافی ۲: ۶۳۳ : ۲۳.

[۶۹] أُنظر: شرح ابن أبی الحديد ۱: ۲۷، الاتقان ۱: ۲۰۴، أنساب الاشراف ۱: ۵۸۷، الطبقات الكبری ۲: ۳۳۸، مناهل العرفان ۱: ۲۴۷، كنز العمال ۲: ۵۸۸ : ۴۷۹۲.

[۷۰] الاعتقادات: ۹۳.

[۷۱] أوائل المقالات: ۵۵.

[۷۲] البيان فی تفسير القرآن: ۲۲۳.

[۷۳] ارشاد المفيد ۲: ۳۸۶ تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، روضة الواعظين: ۲۶۵.

[۷۴] غيبة النعمانی: ۳۱۸ و ۳۱۹.

[۷۵] الكافی ۲: ۶۳۳ : ۲۳.

[۷۶] الفقيه ۱: ۲۰۳ : ۶۰۹.

[۷۷] البيان فی تفسير القرآن: ۲۲۱.

[۷۸] تفسير الميزان ۱۲: ۱۲۰.

[۷۹] مجمع البيان ۱: ۸۳.

[۸۰] الفقه علی المذاهب الاَربعة ۴: ۲۶۰.

[۸۱] الفرقان: ۱۶۳.

[۸۲] النسخ فی القرآن ۱: ۲۸۳.

[۸۳] لَاکون مع الصادقین: ۱۶۸ ـ ۱۷۶.

[۸۴] التحقیق فی نفی التحریف: ۳۱۲.

[۸۵] تفسیر المنار ۲: ۱۰۴ ـ ۱۰۵.

[۸۶] أُنظر: کنز العمال ۱: ۱۹۸ : ۱۰۰۲. نظریة عدالة الصحابة: ۲۰. الاِمامة فی أهم الکتب الکلامیة وعقیدة الشیعة الاِمامیة: ۴۶۳ ـ ۵۱۴ لسان المیزان ۲: ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۳۷، ۱۳۸، میزان الاعتدال ۱: ۴۱۳.

[۸۷] صحیح البخاری ۹: ۹۰ : ۲۶ ـ ۲۹، صحیح مسلم ۱: ۸۱ : ۱۱۸ ـ ۱۲۰ و ۴: ۱۷۹۶ : ۳۲، مسند أحمد ۵: ۳۷ و ۴۴ و ۴۹ و ۷۳، سنن الترمذی ۴: ۴۸۶ : ۲۱۹۳، سنن أبی داود ۴: ۲۲۱ : ۴۶۸۶. والآیة من سورة آل عمران ۳: ۱۴۴.

[۸۸] التحقیق فی نفی التحریف: ۳۴۲.

[۸۹] اعجاز القرآن: ۴۴.

[۹۰] محاضرات الراغب ۲: ۴ : ۴۳۴.

[۹۱] الاتقان ۳: ۸۲، مسند أحمد ۵: ۱۳۲، المستدرک ۴: ۳۵۹، السنن الکبری ۸: ۲۱۱، تفسیر القرطبی ۱۴: ۱۱۳، الکشاف ۳: ۵۱۸، مناهل العرفان ۲: ۱۱۱، الدر المنثور ۶: ۵۵۹.

[۹۲] الدر المنثور ۶: ۵۵۹.

[۹۳] صحیح مسلم ۲: ۷۲۶ : ۱۰۵۰.

[۹۴] مقدمتان فی علوم القرآن: ۸۵ ـ ۸۸.

[۹۵] مسند أحمد ۵: ۲۱۹.

[۹۶] مناهل العرفان ۱: ۲۵۷، روح المعانی ۱: ۲۵.

[۹۷] مناهل العرفان ۱: ۲۶۴.

[۹۸] السنن الکبری ۲: ۲۱۰، المصنف لعبد الرزاق ۳: ۲۱۲.

[۹۹] المستدرک ۴: ۳۵۹ و ۳۶۰، مسند أحمد ۱: ۲۳ و ۲۹ و ۳۶ و ۴۰ و ۵۰، طبقات ابن سعد ۳: ۳۳۴، سنن الدارمی ۲: ۱۷۹.]

[۱۰۰] الاتقان ۳: ۲۰۶.

[۱۰۱] البرهان للزرکشی ۲: ۴۳.

[۱۰۲] الناسخ والمنسوخ: ۸.

[۱۰۳] الاتقان ۳: ۸۴، کنز العمال ۲: ۵۶۷حدیث : ۴۷۴۱.

[۱۰۴] صحیح مسلم ۲: ۱۴۵۲:۱۰۷۵، سنن الترمذی ۳: ۴۵۶، المصنف للصنعانی ۷: ۴۶۷و ۴۷۰.

[۱۰۵] مشکل الآثار ۳: ۶ ـ ۸، الناسخ والمنسوخ: ۱۰ ـ ۱۱، أُصول السرخسی ۲: ۷۸، فتح المنان: ۲۲۳ ـ ۲۳۰، التمهید فی علوم القرآن ۲: ۲۸۲، الفقه علی المذاهب الاربعة ۴: ۲۵۸ ـ ۲۶۰.

[۱۰۶] الناسخ والمنسوخ: ۱۰ ـ ۱۱.

[۱۰۷] مشکل الآثار ۳: ۷ ـ ۸.

[۱۰۸] تفسیر المنار ۴: ۴۷۲.

[۱۰۹] مسند أحمد ۶: ۲۶۹، المحلّی ۱۱: ۲۳۵، سنن ابن ماجة ۱: ۶۲۵، الجامع لَاحکام القرآن ۱۴: ۱۱۳.

[۱۱۰] أُصول السرخسی ۲: ۷۹.

[۱۱۱] جامع بيان العلم ۲: ۱۰۵.

[۱۱۲] الاتقان ۳: ۸۲.

[۱۱۳] المصنف لعبد الرزاق ۲: ۴۸۴.

[۱۱۴] المستدرک ۱: ۲۱۴.

[۱۱۵] الاتقان ۱: ۲۴۲.

[۱۱۶] ميزان الاعتدال ۳: ۶۳۹.

[۱۱۷] الموافقات للشاطبی ۳: ۱۰۶.

[۱۱۸] مباحث فی علوم القرآن: ۲۳۷.

[۱۱۹] إظهار الحق ۲: ۹۰.

[۱۲۰] الاحكام للآمدی ۳: ۱۳۹، أُصول السرخسی ۲: ۶۷، لذا لا تصحّ دعوی نسخ التلاوة مع بقاء الحكم أو بدونه، حتّی لو ادّعی التواتر فی أخبار النسخ، فضلاً عن كونها أخبار آحاد ضعيفة الاسناد واهية المتن كما تقدّم. ۴ ـ أنكر بعض المعتزلة وعامة علماء الإمامية وأعلامهم الضربين **صفحه=۷۳

[۱۲۱] البرهان فی علوم القرآن ۲: ۴۷.

[۱۲۲] البرهان فی علوم القرآن ۲: ۴۳.

[۱۲۳] مناهل العرفان ۲: ۱۱۲.

[۱۲۴] التحقيق فی نفی التحريف: ۲۷۹، صيانة القرآن من التحريف: ۳۰.

[۱۲۵] مباحث فی علوم القرآن: ۲۶۵.

[۱۲۶] فتح المنان: ۲۲۹.

[۱۲۷] الفقه علی المذاهب الأربعة ۴: ۲۶۰.

[۱۲۸] الفرقان: ۱۵۷.

[۱۲۹] الاتقان ۲: ۳۲۰، ۳۲۱.

[۱۳۰] تاريخ القرآن الكردی: ۶۵، التفسير الكبير ۱۱: ۱۰۵، تفسير النيسابوری ۶: ۲۳ المطبوع فی هامش تفسير الطبری، تفسير الخازن ۱: ۴۲۲.

[۱۳۱] روح المعانی ۶: ۱۳.

[۱۳۲] أُنظر وفيات الاعيان ۱: ۳۱۹، ميزان الاعتدال ۳: ۹۳، المغنی فی الضعفاء ۲: ۸۴، الضعفاء الكبير ۳: ۳۷۳، طبقات ابن سعد ۵: ۲۸۷، تهذيب الكمال ۷: ۲۶۳.

[۱۳۳] الاتقان ۲: ۳۲۷، لباب التأويل ۳: ۳۲۴، فتح البارى ۱۱: ۷.

[۱۳۴] التفسير الكبير ۲۳: ۱۹۶.

[۱۳۵] البحر المحيط ۶: ۴۴۵.

[۱۳۶] الاتقان ۲: ۳۲۰.

[۱۳۷] الكتاب ۱: ۲۸۸ ـ ۲۹۱.

[۱۳۸] روح المعانی ۶: ۱۳.

[۱۳۹] معانی القرآن ۱: ۳۱۰، مجمع البيان ۳: ۳۴۶، صيانة القرآن من التحريف: ۱۸۳.

[۱۴۰] تفسير المنار ۶: ۴۷۸.

[۱۴۱] الكشاف ۳: ۷۲.

[۱۴۲] التفسير الكبير ۲۲: ۷۵.

[۱۴۳] الفرقان: ۵۰.

[۱۴۴] المصاحف: ۴۹.

[۱۴۵] أُنظر المغنى ۲: ۳۲۶ : ۳۰۳۷.

[۱۴۶] البيان فى تفسير القرآن: ۲۱۹.

[۱۴۷] مسند أحمد ۵: ۱۲۹، الآثار ۱: ۳۳، التفسير الكبير ۱: ۲۱۳، مناهل العرفان ۱: ۲۶۸، الفقه على المـذاهب الاَربعة ۴: ۲۵۸، مجمع الزوائد ۷: ۱۴۹.

[۱۴۸] الجامع لاحكام القرآن ۲۰: ۲۵۱، الفهرست لابن النديم: ۲۹، المحاضرات ۲: ۴ : ۴۳۴، البحر الزخّار ۲۴۹.

[۱۴۹] التفسير الكبير ۱: ۲۱۳، فواتح الرحموت بهامش المستصفى ۲: ۹، الاتقان ۱: ۷۹، البحر الزخّار ۲: ۲۴۹، المحلّى ۱: ۱۳.

[۱۵۰] اعجاز القرآن بهامش الاتقان ۲: ۱۹۴.

[۱۵۱] أُنظر البرهان للزركشى ۲: ۱۲۸، شرح الشفاء للقارى ۲: ۳۱۵، فواتح الرحموت ۲: ۹، مناهل العرفان ۱: ۲۶۹، المحلى ۱: ۱۳.

[۱۵۲] شرح الشفاء ۲: ۳۱۵، مناهل العرفان ۱: ۲۶۹.

[۱۵۳] المستدرك ۲: ۶۱۱.

[۱۵۴] اعجاز القرآن: ۴۱.

[۱۵۵] الدر المنثور ۵: ۱۷۹.

[۱۵۶] مجمع البيان ۱: ۸۵.

[۱۵۷] مناهل العرفان ۱: ۲۳۴، مسند أحمد ۵: ۳۲۴، تاريخ القرآن للصغير: ۸۰، مباحث فى علوم القرآن: ۱۲۱، حياة الصحابة ۳: ۲۶۰، مستدرك الحاكم ۳: ۳۵۶.

[۱۵۸] الاتقان ۱: ۲۵۰.

[۱۵۹] المستدرك ۲: ۶۱۱.

[۱۶۰] كنز العمال ۲: حديث ۴۳۴۰.

[۱۶۱] مجمع الزوائد ۱: ۱۵۲.

[۱۶۲] المستدرك ۲: ۲۲۲، الجامع الصحيح للترمذى ۵: ۲۷۲، تاريخ اليعقوبى ۲: ۴۳، البرهان للزركشى ۱: ۳۰۴، مسند أحمد ۱: ۵۷ و ۶۹، تفسير القرطبى ۱: ۶۰.

[۱۶۳] كنز العمال ۱۲: حديث ۳۴۲۱۴، مجمع الزوائد ۹: ۲۳، صحيح البخارى ۶: ۳۱۹.

[۱۶۴] البرهان للزركشى ۱: ۳۰۶.

[۱۶۵] المعارف: ۲۶۰.

[۱۶۶] الاستيعاب ۳: ۹۹۲.

[۱۶۷] كنز العمال ۱: ۵۱۳حديث ۲۲۸۰.

[۱۶۸] كنز العمال ۱: ۵۳۸حديث ۲۴۱۷.

[۱۶۹] كنز العمال ۱: ۵۲۴حديث ۲۴۳۰.

[۱۷۰] الجامع لَاحكام القرآن ۱: ۵۸.

[۱۷۱] مجمع البيان ۱: ۸۴.

[۱۷۲] سنن الدارمى ۲: ۴۷۱، سنن أبى داود ۲: ۵۴، الجامع الصحيح للترمذى ۵: ۱۹۶، مسند أحمد ۲: ۱۶۳.

[۱۷۳] مجمع الزوائد ۷: ۱۷۱.

[۱۷۴] الموسوعة القرآنية ۱: ۳۵۲.

[۱۷۵] مناهل العرفان ۱: ۲۳۶، الجامع لَاحكام القرآن ۱: ۵۶، أُسد الغابة ۴: ۲۱۶، الجامع الصحيح ۵: ۶۶۶.

[۱۷۶] طبقات ابن سعد ۲: قسم ۲ : ۱۱۳، فتح البارى ۹: ۴۸، مناهل العرفان ۱: ۲۳۷، حياة الصحابة ۳: ۲۲۱.

[۱۷۷] طبقات ابن سعد ۲: قسم ۲ : ۱۱۲، البرهان للزركشى ۱: ۳۰۵، الاصابة ۲: ۵۰، مجمع الزوائد ۹: ۳۱۲.

[۱۷۸] المحبر: ۲۸۶.

[۱۷۹] الفهرست: ۴۱.

[۱۸۰] صحيح مسلم ۴: ۱۸۷۳، سنن الترمذى ۵: ۶۶۲، سنن الدارمى ۲: ۴۳۱، مسند أحمد ۴: ۳۶۷ و ۳۷۱ و ۵: ۱۸۲، المستدرك ۳: ۱۴۸.

[۱۸۱] مجمع الزوائد ۷: ۱۶۵، البرهان للزركشى ۱: ۵۴۵.

[۱۸۲] البرهان للزركشى ۱: ۵۴۶.

[۱۸۳] مجمع الزوائد ۷: ۱۷۱.

[۱۸۴] كنز العمال ۱: حديث ۲۲۶۲.

[۱۸۵] كنز العمال ۱: حديث ۲۲۶۵ و ۲۳۵۸ و ۲۳۵۹.

[۱۸۶] كنز العمال ۱: حديث ۲۴۰۷.

[۱۸۷] مجمع الزوائد ۹: ۳۷۱، حياة الصحابة ۳: ۲۴۴.

[۱۸۸] كنز العمال ۲: حديث ۴۷۹۲.

[۱۸۹] صحيح البخارى ۶: ۳۱۴ : ۸.

[۱۹۰] الاتقان ۱: ۲۰۲.

[۱۹۱] الاتقان ۱: ۲۰۵.

[۱۹۲] مستدرك الحاكم ۳: ۶۵۶، تهذيب تاريخ دمشق ۴: ۶۹، محاضرات الادباء مجلد ۲ ج۴ ص ۴۳۳، فتح البارى ۹: ۱۳، تاريخ الخلفاء: ۷۷، مآثر الانافة ۱: ۸۵، البرهان للزركشى ۱: ۲۸۱، التمهيد فى علوم القرآن ۱: ۲۴۶، المصاحف: ۱۱ ـ ۱۴.

[۱۹۳] طبقات ابن سعد ۳: ۲۱۱، تاريخ الخلفاء: ۴۴.

[۱۹۴] الاتقان ۱: ۲۰۴.

[۱۹۵] الاتقان ۱: ۲۰۶.

[۱۹۶] كنز العمال ۲: ح ۴۳۹۷.

[۱۹۷] كنز العمال ۲: ح ۴۷۶۴.

[۱۹۸] أُنظر منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ۲: ۴۳ ـ ۵۲، وأُسد الغابة: ترجمة نافع بن ظريب.

[۱۹۹] مستدرك الحاكم ۳: ۳۱۸، مجمع الزوائد ۹: ۲۸۷، مسند أحمد ۱: ۴۴۵.

[۲۰۰] الاستيعاب ۳: ۹۹۳.

[۲۰۱] الاحتجاج ۱: ۳۸۳، البحار ۹۲: ۴۰.

[۲۰۲] الغدير ۶: ۳۰۸ عن مفتاح السعادة ۱: ۳۵۱، وطبقات القراء ۱: ۵۴۶.

[۲۰۳] الاستيعاب ۱: ۴۹، أُسد الغابة ۱: ۴۹، الجامع الصحيح ۵: ۶۶۵، الجامع لاحكام القرآن ۱: ۸۲، مشكل الآثار ۱: ۳۵۰.

[۲۰۴] صحيح البخارى ۵: ۱۱۷ : ۲۹۴، مجمع الزوائد ۹: ۳۱۱.

[۲۰۵] صحيح البخارى ۶: ۳۱۵ : ۹.

[۲۰۶] أُنظر منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ۲: ۴۳ ـ ۵۲.

[۲۰۷] الاتقان ۱: ۲۱۱.

[۲۰۸] فتح البارى ۹: ۱۵.

[۲۰۹] البرهان للزركشى ۱: ۳۰۲.

[۲۱۰] مجلة رسالة الإسلام ـ القاهرة السنة ۱۱ العدد ۴۴ ص ۳۸۲ ـ ۳۸۵.

[۲۱۱] الفصول المهمة: ۱۶۴ ـ ۱۶۶.

[۲۱۲] لَاكون مع الصادقين ۱۶۸ ـ ۱۷۶.

[۲۱۳] التحقيق فى نفى التحريف: ۱۳۸.

[۲۱۴] حقائق هامة: ۳۴.

[۲۱۵] فصلت ۴۱: ۴۲.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ– فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹